في إجراءات جديدة لخنق الفلسطينيين، يفرض جيش الاحتلال إغلاقاً شاملاً على الضفة الغربية وقطاع غزة، بدءاً من يوم غد الثلاثاء وحتى ليل الخميس، بالتزامن مع إحياء ذكرى ما يسمى بـ«قتلى معارك إسرائيل» و«يوم الاستقلال»، يأتي ذلك على وقع تواصل الانتهاكات المختلفة بحق الفلسطينيين

الاحتلال يخنق غزة والضفة

إغلاق شامل اعتباراً من الثلاثاء حتى ليل الخميس... وإصابات واعتقالات بين الفلسطينيين

تشمل إجراءات الإغلاق فرض طوق أمني على الضفة الغربية (جعفر اشتية/فرانس برس)

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**
رام الله ـ **محمود السعدي**

لا يوفّر الاحتلال الإسرائيلي فرصة لمحاصرة الفلسطينيين وخنقهم وانتهاك حقوقهم، وآخر إجراءاته في هذا الإطار، فرض إغلاق شامل على الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، اعتباراً من عصر يوم غد الثلاثاء وحتى منتصف ليل الخميس - الجمعة، وذلك بحجة تقييم الأوضاع الأمنية خلال الفترة التي تصادف إحياء ذكرى ما يسمى بـ«قتلى معارك إسرائيل» الذي يصادف بعد غد الأربعاء، و«يوم الاستقلال» الذي يصادف يوم الخميس المقبل ويتزامن مع ذكرى النكبة. يأتي ذلك على وقع تواصل الاقتحامات والانتهاكات بحق الفلسطينيين الذين سقط المزيد من المصابين بينهم، أمس الأحد، برصاص الاحتلال، فضلاً عن حملات الاعتقال التي لا تتوقف.

وأعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي، في بيان أمس الأحد، أنه سيفرض إغلاقاً عاماً على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ويبدأ الإغلاق منذ الساعة 15:00 من يوم غد الثلاثاء، الذي يصادف ثاني أيام عيد الفطر، ويستمر حتى منتصف ليل يوم الخميس. الجمعة، بحسب البيان. وتشمل إجراءات الإغلاق فرض طوق أمني على الضفة الغربية المحتلة، وإغلاقاً شاملاً للحواجز والمعابر، بالإضافة إلى إغلاق الحواجز مع قطاع غزة المحاصر (بيت حانون - «إيريز» وكرم أبو سالم). وقال جيش الاحتلال إن القرار اتخذ بناء على «تقييم الوضع الأمني وتوجيهات القيادة السياسية»، وأضاف أن إعادة فتح الحواجز ورفع الطوق الأمني سيكون «رهناً بتقييم الوضع». ولفت إلى أنه «خلال فترة الإغلاق، لن يكون المرور ممكناً (من الضفة وغزة إلى مناطق الـ48) إلا في الحالات الإنسانية والطبية والاستثنائية، وبموافقة خاصة من منسق عمليات الحكومة (الإسرائيلية) في الأراضي» المحتلة.

وكان رئيس حركة حماس في قطاع غزة، يحيى السنوار، تحدث مساء السبت، بإسهاب عما يجري في الضفة الغربية والقدس والداخل المحتل، من الاعتداءات الإسرائيلية والمواقف المقاومة للشباب الفلسطيني في التصدي لهذه الانتهاكات والاعتداءات. وقال إن «الضفة الغربية هي ساحة المعركة الحقيقية في مواجهة الاحتلال». وتحدث السنوار عن تخطيط إسرائيلي لاقتحام المسجد الأقصى في ذكرى «يوم الاستقلال الإسرائيلي»، مؤكداً ضرورة البقاء على أهبة الاستعداد لمواجهة هذا الاقتحام. ووجّه السنوار رسالة غاضبة لعضو الكنيست الإسرائيلي منصور عباس، وقال إن «تشكيلكم شبكة أمان لحكومة الاحتلال، التي تأخذ القرار لاستباحة المسجد الأقصى، هو جريمة لا يمكن أن نغفرها لكم، وهو تنكر لدينكم وعروبتكم». وطالب «الإخوة في الحركة الإسلامية الجنوبية بالانسحاب من حكومة الاحتلال، وليس الاكتفاء بتعليق المشاركة». وصباح أمس، عقّب رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت، على خطاب السنوار، وقال إنه «لن يسمح له بأن ينتصر». وأضاف بينت، في مستهل جلسة الحكومة الأسبوعية: «سمعت السنوار يدعو منصور عباس إلى تفكيك الحكومة، وهذا واضح أن الحركة لا تحب هذه الحكومة، وربما لا تحب عملنا المشترك لصالح مواطني إسرائيل العرب». وقال: «رغبة حماس بإسقاط حكومتنا تختزل كل شيء، وبهذا أيضاً لن نسمح للسنوار بأن ينتصر».

من جانبها، طالبت وزارة الخارجية الفلسطينية، أمس الأحد، الإدارة الأميركية، بالضغط على سلطات الاحتلال، لـ«وقف سياسة العقوبات الجماعية، التي تفرضها على المواطنين الفلسطينيين»، ودعتها إلى «الوفاء بالتزاماتها بعيداً عن ازدواجية المعايير». وقالت الخارجية في بيان إن «حرص الإدارة الأميركية على إنجاح الجهود المبذولة لتهدئة الأوضاع يجب أن يترافق مع ترجمة تعهداتها إلى خطوات عملية، خاصة مواقفها بشأن الحقوق المتساوية بالحرية والازدهار للطرفين». ودانت الخارجية «اعتداءات قوات الاحتلال وميليشيات المستوطنين على المواطنين في البلدات والقرى الفلسطينية، واقتحام العامة»، أول من أمس، وادى منتصف ليل الجمعة - السبت، إلى مقتل حارس أمن إسرائيلي عند مدخل مستوطنة أريئيل، المقامة على اراضي سلفيت. واقتحمت قوات الاحتلال، فجر أمس الأحد، مجدداً بلدة قراوة بني حسان، وأخذت قياسات 3 منازل عشرات المستوطنين لبلدة قراوة بني حسان غرب سلفيت، وإغلاق مداخل سلفيت وقراوة بني حسان». وكانت قوات الاحتلال فرضت، أول من أمس السبت، حصاراً على محافظة سلفيت بحثاً عن منفّذَي الهجوم الذي تبنّته «كتائب شهداء الأقصى- القيادة العامة»، في أعقاب هجوم نفذاه فجر السبت في تل أبيب، وأسفر عن مقتل 3 إسرائيليين وإصابة 5 آخرين بجروح، بعضها خطيرة، قبل أن يتمكن المنفذان من الفرار.

تحديد اعتقال إمام مسجد باللد

مدّدت محكمة الصلح الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة، أمس الأحد، اعتقال إمام المسجد العمري (الكبير) في مدينة اللد، الشيخ يوسف البازّ، لغاية يوم غد الثلاثاء. واعتقلت شرطة الاحتلال البازّ، أول من أمس السبت، بزعم «التحريض على قوات الأمن»، وتأييد ما سمته «أعمال شغب» من خلال منشور له على موقع «فيسبوك» الأسبوع الماضي. وسبق أن اعتُقل البازّ بعد الاحداث التي وقعت في مدينة اللد خلال «هبة الكرامة» العام الماضي. والبازّ قيادي بارز في الحركة الإسلامية المحظورة ومعروف بمواقفه المدافعة والمناصرة للحقوق العربية في اللد.

للحديث تتمة...

في انتظار العيد المقبل

وليد التليلي

يعد الرئيس التونسي قيس سعيّد مواطنيه بأن «العيد لن يأتي بما مضى، بل سيأتي بأمر فيه جد وتجديد»، وبأن «هلال العيد سيهل وسيبلغ إن شاء الله في تونس ليلة التمام، ليلة التمام بالنسبة للهلال ولكن أيضاً بالنسبة للعديد من المسائل التي نتناولها بناء على إرادة شعبنا... بناء على مطالبه». ويؤكد أن «لا حوار ولا اعتراف ولا صلح مع من يحاولون بيع الوطن وإسقاط الدولة، ومن اختاروا العمالة منذ عقود، ومن يقايضون الوطن بالسلطة».

بقطع النظر عن الحاجة المتواصلة لمترجمين يفسرون تلميحات سعيّد الغامضة، بات التونسيون اليوم في حاجة أيضاً إلى منجمين يفسرون توقعات الرئيس لمستقبلهم، خصوصاً أن الصفحات المساندة انطلقت مباشرة بعد هذه التصريحات في طرح أحلامها بحل الأحزاب وإنهاء العمل نهائياً بالدستور وربما حتى مزيد من التضييق على المعارضين.

ويعيش التونسيون عموماً حالة من الغموض الكبير بخصوص مستقبلهم، فلا أحد يعرف ما يجول بعقل سعيّد ونواياه، لأنه لا يستشير أحداً ولا يُعلم أحداً بأي شيء، يقرر وينشر قراراته بالجريدة الرسمية، ولا معقب لحكمه، ويغضب إذا ما انتقده أحد، ويستغرب كيف يكون هناك معارضون له، يجتمعون ويفكرون في بديل! وتضاف إلى حالة الغموض حالة من الارتباك والحيرة بسبب السقوط السريع للممارسات السياسية، وصراع الشقوق في صفوف مساندي الرئيس، وحرب التسريبات الصوتية، وحرب صفحات التواصل الاجتماعي، وهو ما يعني أن الوضع تدهور كثيراً وأن هناك خطراً متصاعداً سيعمّق أزمة الحكم القائمة أصلاً. كان يفترض أن يكون عيد الفطر فرصة للاجتماع وطيّ صفحة الخلافات وبحث الأدنى المشترك من أجل إنقاذ البلاد من أزمتها الخانقة، والترفق بالتونسيين الذين أنهكتهم الحكومات المتعاقبة وخلافات قادتهم التي لا تنتهي، فزاد حجم التضخم والتهبت الأسعار، بينما يرفض الأصدقاء مدّ يد العون ما لم تعد البلاد إلى مسارها الديمقراطي ويجتمع أبناؤها على مشروع مشترك. ولكن الرئيس لا يسمع ولا يهتم، وهناك أيضاً من ينفخ في هذه النار متوهماً أنه سيستفيد من المحرقة، بينما الحقيقة أن الجميع سيحترق بها، وسيندم الجميع على التفريط في فرصة إنقاذ حلم جميل بالحرية والتقدم ضاع بسبب غباء البعض، في انتظار عيد جديد لعله يكون أرحم مما مضى.

محاكاة حرب مع «حزب الله» وغزة
تدريبات إسرائيلية في الداخل الفلسطيني

كشفت صحيفة يسرائيل هيوم، في تقرير أمس الأحد، عن نيّة الجيش والشرطة الإسرائيليين تنفيذ مناورات وتدريبات في قلب وادي عارة في الداخل الفلسطيني، وذلك في إطار محاكاة الحرب مع «حزب الله» شمالاً، أو مع فصائل المقاومة في قطاع غزة جنوباً.

وقال التقرير إن المناورات ستبدأ هذا الأسبوع في وادي عارة الذي يعتبر الشريان الرئيسي الرابط بين وسط إسرائيل ومشارف مرج بن عامر عند مفترق مجيدو شمالي الأراضي المحتلة. وبحسب التقرير، سيُغلق طريق وادي عارة، بينما ستحاكي قوات من الشرطة والجيش حالات تعرض إسرائيل لهجمات صاروخية من لبنان ومن قطاع غزة، وسط اندلاع تصعيد أيضاً في الضفة الغربية المحتلة، بما يمتد إلى تظاهرات و«اضطرابات» في البلدات والمدن الفلسطينية في الداخل، وصولاً إلى اشتعال الأوضاع في مدينة القدس المحتلة. وستجرى المناورات وسط إغلاق طريق وادي عارة، مع محاكاة عملية إدخال قوات نظامية وقوات من الشرطة مع الوحدات التي جرى الحديث عن تشكيلها تحت اسم «الحرس القومي»، والتي ستكون عبارة عن وحدات عسكرية نظامية سيسمح لها بدخول البلدات العربية لمعالجة «عمليات الشغب»، وهو الاسم الإسرائيلي الرسمي لأي احتجاجات وتظاهرات وطنية في الداخل. وكانت شرطة الاحتلال قد بدأت في أعقاب «هبة الكرامة»، التي اندلعت في مايو/أيار من العام الماضي بالداخل المحتل، في تجنيد وتخصيص ست كتائب على الأقل من قوات حرس الحدود للبلدات العربية في الداخل، فيما كشف النقاب في وقت سابق عن بدء عناصر من الشرطة الإسرائيلية إجراء تدريبات خاصة لمواجهة احتجاجات وتظاهرات في اللد والرملة ويافا. ولفت التقرير إلى أن الشرطة الإسرائيلية جندت، منذ مطلع شهر رمضان، الكتائب الست بتعليمات من المستوى السياسي، مؤكداً أنه سوف تُجند كتيبتان إضافيتان.

> المناورات ستبدأ هذا الأسبوع في وادي عارة بالداخل المحتل

ونقلت الصحيفة عن ضابط رفيع المستوى قوله: «نحن في وضع تأهب عام بالنسبة لكل ما يتعلق بالأمن الداخلي وأعمال الشغب، ولمواجهة تهديدات خارجية». وبحسب الصحيفة، فإن الشرطة أعدت لكل لواء من الويتها قوة خاصة من 500 شرطي مدربين، غالبيتهم ممن سبق لهم أن خدموا في الجيش. كما سيجري تدريب على سرعة فتح مخازن السلاح وأدوات ووسائل تفريق التظاهرات، واستدعاء قوات الاحتياط (في إشارة إلى قوات وحدات الاحتياط لحرس الحدود المخصصة للضفة الغربية المحتلة) من دون انتظار الحاجة للحصول على بنادق من الجيش.

نضال...

الهدنة اليمنية بعد شهر: اختبار ناجح رغم الخروقات

على الرغم من الخروقات، يمكن تسجيل نجاح الهدنة في اليمن في شهرها الاول، وقد انعكس ذلك على مختلف مجالات حياة اليمنيين، ولا سيما الإنسانية

عدن ـ **فارس الجلال**

بعد مرور شهر على إعلان المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ عن موافقة أطراف الصراع اليمني على هدنة لمدة شهرين بدأت في 2 إبريل/ نيسان الماضي، وصمود هذه الهدنة على الرغم من الانتهاكات اليومية لها، شهد اليمن تحولات بارزة، على رأسها سعي أطراف إقليمية ودولية إلى إحراز تقدّم في مسار السلام عبر الحوارات الجارية في العاصمة العمانية مسقط. كما برز سعي للتركيز على الملفات الاقتصادية وشكل الدولة التي تدور النقاشات فيها حول خيارات عدة. لكن تلك الحوارات تبقى مرتبطة بمدى استمرار الهدنة وصمودها، وجدية الأطراف السياسية المتصارعة ودول الإقليم، خصوصاً في ظل الآمال التي يعلقها اليمنيون على ذلك لانتهاء الحرب والدخول في السلام.

ولا يمكن إغفال التحول السياسي داخل السلطة اليمنية المعترف بها دولياً، والذي أفضى إلى تخلي الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي عن منصبه لمجلس قيادي مكون من ثمانية أشخاص؛ رئيس وسبعة أعضاء، يمثلون أغلب القوى السياسية المعادية للحوثيين، وتحديداً تلك التي تملك قوة على الأرض، وتلك التي دعيت إلى مشاورات الرياض الأخيرة. وتعدّ عودة الحكومة ومجلسي النواب والشورى، وكذلك مجلس القيادة الرئاسي، للعمل من عدن مفتاحاً لمرحلة جديدة، يحاول اليمنيون الحديث عنها بتفاؤل بعد سبع سنوات من تعثّر العودة إلى العاصمة المؤقتة وبناء المؤسسات الحكومية.

وشعر اليمنيون خلال شهر رمضان «بحالة من السلام الهش خلال شهر من الهدنة التي لم يكونوا يتوقعون صمودها، على الرغم من الخروقات التي تحدث»، وفق الكاتب الصحافي مدين مقباس. وقال مقباس، في حديث مع «العربي الجديد»، إن الهدنة «كانت اختباراً لحسن النوايا، استطاعت الأطراف المتصارعة تجاوزه، ما يجعلها تشكل فرصة ثمينة لتقديم تنازلات أكبر من أجل السلام، وإطلاق أسرى الحرب، وفي مقدمتهم اللواء محمود الصبيحي، واللواء ناصر منصور هادي، واللواء فيصل رجب وبقية الأسرى، لتنطلق بعد ذلك عملية السلام واستئناف المفاوضات». واعتبر مقباس أن «التحولات الأبرز التي حدثت خلال الشهر الأول من الهدنة هي إنسانية، وإن كانت لا ترقى إلى مستوى الطموحات التي يتطلع إليها عامة الناس». ورأى أنه «لا يمكن الحديث عن هذه التحولات بمعزل عن الإشارة إلى التحول السياسي الذي حدث مطلع إبريل/ نيسان الماضي، والذي تمثل بإعلان الرئيس هادي نقل صلاحياته إلى مجلس القيادة الرئاسي».

وأوضح مقباس أن «التحولات الإنسانية، تمثلت بإطلاق مليشيا الحوثيين سراح عدد من الأسرى الأجانب، وتبادل أعداد أخرى من الأسرى مع الأطراف المحلية، وكذلك فتح ميناء الحديدة والسماح للسفن المحملة بالمشتقات النفطية بدخول الميناء. وهذا كان له أثر لناحية توفير البنزين والديزل في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحوثيين، بعد أن تجاوز سعر العشرين لتراً من البنزين الثلاثين ألف ريال (119 دولاراً أميركياً) في بعض المناطق». وتابع «هذا إلى جانب إعادة فتح مطار صنعاء الذي سيحلّ الكثير من المشكلات الإنسانية، وسيخفف عن المواطن عناء السفر من صنعاء إلى عدن أو سيئون، للسفر إلى الخارج، وبالذات الجرحى وكبار السن والأطفال والمرضى. وكذلك فتح بعض المعابر البرية الداخلية، التي لا يزال بعضها بحاجة للمراجعة لفتحها مثل طريق عقبة ثرة البيضاء - لودر (في محافظة أبين)، لما له من أهمية قصوى في تلك المناطق».

كذلك أكد مقباس أن «استعادة التعافي النسبي للريال اليمني، ولو أنه في مستوى متدنٍ خلال هذه الفترة، تعدّ من الانعكاسات الإيجابية غير المباشرة للهدنة على الوضع الاقتصادي والمالي في عموم اليمن، ما يؤكد أن استمرار الحرب هو الخطر الأكبر على الاقتصاد». لكن على الرغم من هذه التبعات الإيجابية للهدنة، فإن الشكوك تتزايد في إمكانية صمودها لشهر ثان. وقد بدأ الحوثيون أخيراً بالحديث عن فشل الهدنة الإنسانية، متهمين الحكومة الشرعية والتحالف الذي تقوده السعودية بإفشال كل المشاورات الجارية في عدد من الملفات. وكتب عضو الوفد الحوثي المفاوض، عبد الملك العجري، على «تويتر» أخيراً، إنه مع «كل يوم يمر من عمر الهدنة، تُغلق نافذة من النوافذ المشرعة للسلام». وأضاف: «كنا نريد الهدنة فرصة للتقدم وحسم ملفات الحرب والحصار، إلا أن دول العدوان (التحالف) حوّلتها لانتكاسة أعادت السلام إلى مربعات مظلمة». وأردف: «هناك سوء تقدير لموقفنا، وقريباً سيدركون خطأهم بعد فوات الأوان».

> بدأ الحوثيون أخيراً بالحديث عن فشل الهدنة الإنسانية

كما قال رئيس لجنة الأسرى المكلفة في جماعة الحوثيين عبد القادر المرتضى، في بيان صحافي، إن جماعته «قدّمت العديد من المبادرات والعروض والمقترحات، لإحداث انفراجة في ملف الأسرى خلال شهر رمضان، لكن تعنّت الشرعية أفشل اتمام صفقة تبادل»، مطالباً الأمم المتحدة بالضغط على الحكومة الشرعية.

في المقابل، أكد العميد في الجيش اليمني التابع للحكومة المعترف بها دولياً، محمد الشنيني، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الهدنة صامدة، وصمودها مرتبط بضبط النفس والتزام الجيش الوطني بموضوع الهدنة الإنسانية». ولفت إلى أن «الجيش الوطني يرصد يومياً عشرات الخروقات للهدنة من قبل مليشيات الحوثيين في مختلف الجبهات؛ سواء في الشرق بمأرب والجوف، مروراً بالبيضاء وشمال الضالع وتعز وسط اليمن، أو غرباً في الحديدة والساحل الغربي، وصولاً إلى الشمال في حجة وصعدة»، مشيراً إلى أن «عدد الخروقات في بعض الأيام يقترب من المائة».

وحول ما إذا كانت الهدنة ستستمر على الرغم من الخروقات، قال الشنيني إن «كل الاحتمالات قائمة مع الحوثيين، وهم يستغلون هذه الهدنة لتقوية أنفسهم وإعادة ترتيب أوضاعهم عسكرياً وبشرياً، من خلال تجنيد مزيد من المقاتلين، وشراء الأسلحة» لافتاً إلى أن «إطلاق الحوثيين للطائرات المسيّرة لا يتوقف يومياً، وتم إسقاط العديد منها في جبهات عدة خلال فترة الهدنة».

من جهته، قال الضابط في الجيش اليمني محمود الحيقي، لـ«العربي الجديد» إنّ «فترة الهدنة هي اختبار لحسن النوايا من جانب الحوثيين» معتبراً أنّ «اليمنيين قلقون من عدم وجود نيّة حقيقية لدى الحوثيين في إنهاء الحرب والذهاب نحو السلام، لأنّ خروقاتهم خلال الهدنة زادت ولم يبدوا تجاوباً أو مرونة تجاه دعوات السلام».

تعيينات شكلية لنظام الأسد

جنود في جيش النظام يقترعون في الانتخابات الرئاسية 2021 (وكالة بشارة/فرانس برس)

غازي عنتاب ـ **أمين العاصي**

في خضم ردود الفعل على الفيديو المتداول لمجزرة حي التضامن الدمشقي التي ارتكبتها قوات النظام السوري في عام 2013، كان رئيس النظام بشار الأسد يقرر تعيين وزير دفاع ورئيس أركان جديدين، ويصدر عفواً عاماً، في تطور يشي بسعيه إلى صرف اهتمام الرأي العام عن هذه المجزرة.

وعيّن الأسد، أول من أمس السبت، اللواء عبد الكريم بن محمود إبراهيم رئيساً لهيئة الأركان العامة في قوات النظام، وهو المنصب الذي ظلّ شاغراً منذ عام 2014. ويتحدّر إبراهيم من قرية أرزونة في محافظة طرطوس على الساحل السوري، والتي تُعد الخزان الرئيسي لمؤيدي النظام. ويُعد هذا المنصب من أهم المناصب العسكرية في قوات النظام، وكان الأسد قد عيّن، الخميس الماضي، وزيراً جديداً للدفاع في حكومته، هو علي محمود عباس. وعباس الذي يتحدر من قرية إفرة الواقعة في منطقة وادي بردى بريف الزبداني، شمال غربي دمشق، هو خامس وزير دفاع في نظام الأسد منذ بدء الثورة في ربيع 2011. ويُعتقد أن عباس من الضباط المقربين من الجانب الإيراني، كونه كان ضابطاً بارزاً في الفرقة الرابعة التي يقودها فعلياً ماهر الأسد، شقيق رئيس النظام. ومن القرارات التي أصدرها الأسد، في خضم اهتمام السوريين بمجزرة التضامن، منحه السبت عفواً عاماً عن الجرائم «الإرهابية» المرتكبة قبل تاريخ 30 إبريل/نيسان الماضي، عدا التي أفضت إلى موت إنسان.

لكن قرارات العفو التي يصدرها الأسد لا تجد اهتماماً من الشارع المعارض، الذي يعتبر رئيس النظام المسؤول عن كل الجرائم التي ترتكبها أجهزته الأمنية وقواته، كما أن الأجهزة الأمنية تتجاهل هذه القرارات، إذ لم تطلق سراح أي من المعتقلين لديها منذ سنوات، رغم العديد من مراسيم العفو التي أصدرها الأسد.

وراى الباحث في «المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام»، رشيد حوراني، في حديث مع «العربي الجديد»، أن للنظام غايات عدة من وراء القرارات والمراسيم الجديدة، منها التغطية على جريمة حي التضامن. واعتبر أن الأسد «يحاول من خلال تعيين وزير دفاع جديد أن يؤكد أن جيشه مؤسسة متماسكة، وأن لديه مؤسسات، وهو ممسك بها، وأن لا مستقبل لسورية من دونه». ومنذ عام 2011، زجّ النظام السوري الجيش في مواجهة المتظاهرين المطالبين بالتغيير، وهو ما دفع عشرات الآلاف من الضباط والجنود إلى الانشقاق عنه، ليتحول لاحقاً إلى واحد من مليشيات محلية عدة تتحكم في المناطق التي يسيطر عليها النظام. وارتكب هذا الجيش العديد من المجازر خلال سنوات الصراع. وتعليقاً على التعيينات الأخيرة التي أصدرها الأسد، اعتبر الباحث السياسي رضوان زيادة، في حديث مع «العربي الجديد»، أن هذه التعيينات «لا تقدم ولا تؤخر»، مشدداً على أن «المؤسسة العسكرية التابعة للنظام موسومة بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية». وحول التبعات السياسية على النظام جراء الكشف عن مجزرة التضامن، أشار زياد إلى أن «الأمر يتوقف على ردود الفعل الدولية»، معرباً عن أسفه لأن «مجلس الأمن مغلق بسبب الفيتو الروسي». وشدّد على «ضرورة معرفة مصير المعتقلين داخل زنازين النظام».

من جهته، قلّل مدير وحدة تحليل السياسات في مركز «الحوار السوري» للدراسات، محمد سالم، في حديث مع «العربي الجديد»، من «أهمية التغييرات الشكلية التي يحدثها النظام»، مضيفاً أن «وزير الدفاع واجهة شكلية، فالدور الحقيقي للأجهزة الأمنية، وهي ذات بنية طائفية بشكل كبير». ولفت سالم إلى «أن الوزير الجديد أكثر قرباً لإيران»، وهو ما يبدو «منطقياً» بنظره، «في ظل محاولة الإيرانيين استثمار الفراغ الذي يخلفه تراجع الاهتمام الروسي بالملف السوري». وبالنسبة لقرار العفو، أشار سالم إلى أنه «لا يعني شيئاً على أرض الواقع، فلا يوجد أصلاً تطبيق لأي قانون في بلد تحكمه المليشيات وأهواؤها».

مرور الكرام
عيد المخفيين قسرياً

وائل قنديل

مؤلم هو العيد حين يمر على من غاب أحباؤهم عن العيد، سواء بالفقد الكلي، لشهداء وموتى، أو بالتغييب داخل السجون، لكن مهما كان حجم الألم فهو لا يعادل ألم عائلات المختفين قسرياً، التي تعيش عذابات مضاعفة، أهالي الراحلين عن الحياة متعايشون مع فكرة الفقد على وجه من الوجوه، ففي العيد يتذكرون الأحباب، ويحملون دعواتهم لهم في قلوبهم، أو يذهبون بها لزياراتهم في القبور، أو ينثرون وروداً عليها، أو يسقون ريحاناً زرع هناك. كذلك ذوو المسجونين والمعتقلين، وطّنوا أنفسهم على أمل زيارتهم زيارة استثنائية لمناسبة العيد، أو تفاعلوا مع أحلام قرارات العفو، أو يشغلون أنفسهم بحساب ما تبقى للاعزاء وراء السجون، بغير حرية. لكن الأمر مختلف والمعاناة أشد عند ذوي 12 ألف مواطن مصري في عداد المختفين قسرياً، بحسب تقارير صادرة عن منظمات حقوقية في العام الماضي 2021، إذ تفترس هؤلاء مشاعر هي أقسى من مشاعر الفقد والغياب، كونهم واقعين بين فكّي الرجاء واليأس، تسحقهم هواجس المصير المجهول، المخيف، حتى يكاد بعضهم أن يعلن الاستسلام لها، ثم يستيقظون على حلم أو رؤية، أول قشعريرة أمل تمنحهم بعض اليقين بأن الأحبة بخير في مكان ما، لا يعرفونه، لكنهم عائدون. ثم تتضاعف المعاناة، حين يكون المخفي قسرياً قد ترك وراءه أطفالاً صغاراً، كبروا مع السنين إلى الحد الذي لم تعد تجدي معه روايات عن سفر الأب إلى بلاد بعيدة لكي يعود إليهم محمّلاً بالهدايا واللعب. وتصبح المعاناة نوعاً من العذاب والموت البطيء، حين يصحو الجميع على فاجعة مثل فاجعة الباحث الاقتصادي أيمن هدهود، الذي انتهت رحلة اختطافه وإخفائه قسرياً ببيان رسمي مهين للمنطق، يقول إنه وجدت جثته بمؤسسة للعلاج النفسي، ثم يزعم أنه كان مريضاً نفسياً. هؤلاء لا تفكر فيهم لجان العفو الرئاسي، التي تشتغل على موضوع السجناء والمعتقلين، وبالتالي تبقى قضيتهم مختفية قسرياً. البيان الصادر عن مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان «JHR»، ومنظمة السلام الدولية لحماية حقوق الإنسان «SPH»، ومركز الشهاب لحقوق الإنسان في العام الماضي، أكد أن الإخفاء القسري «يقع على كافة شرائح المجتمع من المعارضين السياسيين بصورة تحميها ممارسات تشريعية وقضائية لا تحترم الدستور المصري، أو القوانين الوطنية». في ذلك تبقى نكتة مناشدة رئيس هيئة الاستعلامات ضياء رشوان للنائب البرلماني السابق مصطفى النجار بالظهور والعودة من الاختفاء القسري، هي بحد ذاتها جريمة ضد الإنسانية، تشتمل على استخفاف بحياة البشر، حين تلقي بالمسؤولية على المختفي القسري. وتبرئ الأجهزة الأمنية، في منشور للصحافي المصري علي القماش عبر «فيسبوك» أمس يكشف أن زوجة الصحافي صلاح الإمام فوجئت بأن شركة «أوبر» لنقل الركاب قامت بحظر حسابها، حين حاولت حجز سيارة تنقلها إلى معتقل أبو زعبل لزيارة زوجها قبل العيد، ثم عرفت فيما بعد أنها محظورة من قبل كل الشركات الأخرى المشابهة لشركة «أوبر»، وكثير منها تتبع الأجهزة الأمنية مباشرة، بل إن التطبيق الخاص بإحداها على الهاتف المحمول هو بالأساس نظام سيطرة على الموبايل ومراقبة صاحبه، لكن حين يتعلق الأمر باختطاف مواطن وإخفائه قسرياً تدعي هذه الأجهزة العجز، وتتصنع الإعاقة، وتتظاهر بالعمى، ولا تفعل أكثر من أن تناشد المخطوفين والمخفيين قسرياً الظهور، على لسان رئيس هيئة الاستعلامات. كل عام وعائلات المظلومين بخير، مع الاعتذار عن إزعاج السادة المشاركين في الاحتفال بالنظام الذي يفيض إنسانية ورحمة على عموم الشعب المصري.

تقرير

إحراق القنصلية الإيرانية في النجف يطارد العشرات ويدفعهم للهرب من بلادهم

تهديدات تلاحق ناشطين عراقيين

لا يزال عدد من المتظاهرين والناشطين في مدينة النجف جنوب غربي العراق، مطاردين إلى الآن من قبل جماعات مسلحة توالي طهران، على خلفية حرق القنصلية الإيرانية في المدينة نهاية 2019، وهو ما دفع بعض هؤلاء الناشطين الى ترك مدينتهم، خوفاً من تعرضهم لعمليات انتقام بعد تلقيهم تهديدات

بغداد ـ **زيد سالم**

على الرغم من مرور أكثر من عامين على حادثة اقتحام القنصلية الإيرانية في مدينة النجف جنوبي العراق، وإحراقها من قبل متظاهرين غاضبين، إبان موجة الاحتجاجات الشعبية التي عمّت مدن جنوب ووسط البلاد، إلا أن أكثر من عشرين ناشطاً مدنياً ما زالوا مطاردين وتحت ضغط التهديدات من قبل جماعات مسلحة، وفقاً لما يؤكده عدد منهم وآخرون في أحاديث لمقربين منهم. ويتلقى هؤلاء رسائل على هواتفهم أو حساباتهم في مواقع التواصل الاجتماعي، بين وقت وآخر، تجعلهم فاقدين لمعنى الاستقرار في مكان واحد. وفي ذروة الاحتجاجات الشعبية للعراقيين في مدن النجف وكربلاء والبصرة وذي قار وميسان والقادسية وبابل وواسط وبغداد، رفع المتظاهرون العراقيون شعارات مناوئة للتدخل الإيراني في البلاد، واحرقوا صوراً لقيادات إيرانية عدة، بينها المرشد الإيراني علي خامنئي، قبل الإقدام على مهاجمة مصالح إيرانية عدة، أبرزها القنصليتان الايرانيتان في البصرة وكربلاء، ثم تم إحراق القنصلية الإيرانية في النجف، أكبر قنصليات إيران في العراق، نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

ويواجه الناشطون اتهامات من مليشيات وجماعات مسلحة توصف عادة بأنها حليفة لإيران، وهي اتهامات كانت غطاء لسلسلة من جرائم القتل والخطف التي طاولت عدداً من الناشطين المدنيين في السنوات الماضية. ومن أبرز هذه المزاعم وتنفيذ أعمال لصالحها». وعلى الرغم من الاستقرار الأمني في مدينة النجف وبلدات تابعة للمحافظة، إلا أن أحد الناشطين المدنيين في المدينة يقول لـ«العربي الجديد»، إنه لا يريد المجازفة بالعودة والعيش تحت ضغط الملاحقة أو المراقبة. ويضيف الناشط، الذي طلب عدم الكشف عن هويته، أنه «تلقى أكثر من تهديد بطرق مختلفة، دفعته إلى ترك النجف قبل أشهر والتواجد في بغداد حالياً، كونها مدينة كبيرة يسهل التخفي فيها». ويوضح أنه متهم «بالمشاركة في حرق القنصلية الإيرانية»، مشيراً إلى أن «التهديدات تأتي من جماعات مسلحة، مماثلة في أي احتجاجات مستقبلية». ولكن في كل مرة تأتي باسم مختلف، لا يبدو كونه أكثر من غطاء لمليشيات معروفة متطوعة أو مكلفة بالدفاع عن إيران». ويقول المتحدث نفسه إن أحد الناشطين «ترك الدراسة وتوارى عن الأنظار»، مضيفاً «يريدون التنكيل بمن شارك في الهجوم حتى لا نفكر نحن أو غيرنا في خطوة مماثلة في أي احتجاجات مستقبلية».

احرقت القنصلية الإيرانية بالنجف نهاية نوفمبر 2019 (حيدر حمداني/فرانس برس)

استهداف عين الأسد

تعرضت قاعدة عين الأسد العسكرية غربي محافظة الأنبار، والتي تضم مدربين من قوات التحالف الدولي، الى هجوم صاروخي مساء السبت-الاحد. ونقلت وكالات انباء محلية عن مصادر ان القاعدة تعرضت الى هجوم بصاروخين، فيما لم تعرف حجم الخسائر والاضرار الناجمة عنه. واكد التحالف الدولي وقوع الهجوم، وقال في بيان، ان «صاروخا واحدا سقط على بعد 4 كيلومترات خارج منطقة القاعدة»، مبينا انه «لم تسجل خسائر جراء هذا الهجوم».

اعتقل 5 من المتهمين بالمشاركة في الهجوم على القنصلية

رفع متظاهرون عراقيون شعارات مناوئة للتدخل الإيراني

ناشطين عام 2020 ومطلع 2021. وتؤكد مصادر حقوقية في النجف، أحدها من داخل محكمة المدينة، أن القنصلية الإيرانية رفعت شكوى بحق المهاجمين، وحمّلت السلطات العراقية مسؤولية أمن بعثتها الدبلوماسية والممتلكات الخاصة بالمبنى التي تم إحراقها، مشيرة إلى أنه جرى اعتقال 5 من المتهمين بالمشاركة في الهجوم من جهته، يقول المحامي حيدر السعدي، تعليقاً على التهديدات التي يتلقاها الناشطون، إنه لا يرى فيها «أكثر من تصرفات ذاتية لجماعات السلاح المنفلت». ويؤكد، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «إحدى تلك الجماعات طلبت العام الماضي من ناشط الظهور في تسجيل مصور للاعتذار عن مشاركته في حرق القنصلية، لكنه رفض وغادر المدينة كلياً نهاية ديسمبر/كانون الأول الماضي».

بدوره، يشير النائب في البرلمان العراقي، باسم خشان، إلى أن «بعض الجماعات المسلحة هي التي تلاحق الشباب المتظاهرين، بسبب مشاركتهم في التعبير عن غضبهم خلال فترة الاحتجاجات الشعبية، ومنها أحداث حرق القنصلية الإيرانية في مدينة النجف، والقنصلية الإيرانية في مدينة كربلاء، وهو تعبير سلمي، حتى وإن تسبب في حرق أجزاء من مبنيي القنصليتين». ويؤكد خشان، في اتصال مع «العربي الجديد»، أن «جميع التظاهرات والانتفاضات في دول العالم تترك آثاراً على مستوى حرق المباني، وهذا لا يعني أنه سلوك جيد، بل إن حالة الغضب الشعبي تؤدي إلى مثل هذه التصرفات. لذلك، من واجب الحكومة أن تمنع الجهات المسلحة من ملاحقة الناشطين وتهديد حياتهم وتغيير منازلهم، واللجوء إلى القضاء في كل الأحوال».

وفي السياق، يقول الناشط العراقي الحقوقي حسين المشهداني، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «عدداً من المتظاهرين والناشطين في النجف، ما زالوا مطاردين من قبل جماعات مسلحة توالي إيران، لا تزال غاضبة بشأن حرق قنصلية الأخيرة في المدينة». وأضاف أن «هؤلاء الناشطين موزعون ما بين أربيل والسليمانية وإسطنبول»، مضيفاً أنه «على الرغم من عدم وجود دعاوى ضدهم في المحاكم أو صدور أحكام قضائية بحقهم، إلا أنهم يستشعرون خطر العودة إلى النجف بسبب الجماعات المسلحة». ويعتبر المشهداني أن «هؤلاء الناشطين يدفعون منذ عامين ضريبة هتاف (إيران بره بره)».

وكانت وزارة الخارجية العراقية، قد وصفت منفذي عملية حرق القنصلية الإيرانية في النجف بـ«الغرباء»، وذكرت في بيان صدر نهاية عام 2019، أن «الغرض مما تعرضت له القنصلية الإيرانية، هو إلحاق الضرر بالعلاقات التاريخية بين العراق وإيران، وكذا بالعلاقات مع بقية دول العالم التي تعمل بعثاتها في العراق». لكن وسائل إعلام إيرانية اتهمت محافظ النجف الأسبق، عدنان الزرفي، والناشط أحمد شربه، بتوجيه الشباب الغاضبين لاقتحام القنصلية وحرقها، لكن هذا الاتهام لم يلقَ أي اهتمام شعبي في العراق.

إلى ذلك، يعتبر الناشط السياسي المدني علي الحجيمي، حادثة حرق القنصلية الإيرانية في النجف بأنها «كانت ذات دلالات سياسية كبيرة بالنسبة للأحزاب والجماعات المسلحة الموالية لإيران». ويضيف الحجيمي، في حديث مع «العربي الجديد»: «لم يتوقع أحد بأن يذهب شبان من النجف إلى تصعيد من هذا النوع، إذ إن القنصلية الإيرانية هي أحد أهم المواقع السياسية في المدينة، وكانت الرسالة أبلغ، كون الحادثة حصلت في النجف وليس في أي مدينة أخرى». ويشير إلى أن «هناك ناشطين يفضّلون البقاء خارج المحافظة على العودة إليها، في ظل استمرار تهديدات الجماعات المسلحة التي قد تنفذ تهديداتها متى ما قررت ذلك أو وجدت الظرف مناسباً».

رصد

تستهدف العمليات التركية مخابئ ومواقع لحزب العمال (أوزكان يلدجين/الأناضول)

خسائر جديدة لـ«الكردستاني» في شمال العراق

بغداد ـ **محمد علي**

تواصل وحدات عسكرية تركية عملياتها البرية والجوية في مناطق وبلدات حدودية شمالي العراق، ضمن عملية «قفل المخلب» التي أطلقتها الشهر الماضي، وتستهدف مخابئ ومواقع تابعة لمسلحي حزب العمال الكردستاني، مسجلة خسائر جديدة في صفوفه، وفقاً لمسؤولين ومراقبين لأوضاع المناطق العراقية الحدودية، التي يتخذ منها الحزب معاقل تقليدية له وينفذ بين وقت وآخر اعتداءات مسلحة داخل الأراضي التركية انطلاقاً منها.

وأمس الأحد، قال مسؤول رفيع في قوات البشمركة، ضمن اللواء 80 المنتشر في مناطق محاذية لسيطرة مسلحي حزب العمال الكردستاني بمناطق سوران وسيدكان العراقية، قرب دهوك، إن «الطيران التركي نفذ ليل السبت سلسلة هجمات جديدة استهدفت مخابئ ومواقع لمسلحي الكردستاني». وأضاف المسؤول، لـ«العربي الجديد»، أن القصف «استهدف سفح جبل كارة في العمادية، وأيضاً منطقة جبل متين، وهناك خسائر في صفوف مسلحي الكردستاني جراء الهجوم الجديد». وأوضح أن «مهمة قوات البشمركة هي منع تمدد القتال والاشتباكات إلى مناطق المدنيين، إذ يسعى مسلحو العمال الكردستاني إلى تعويض خسائرهم الجغرافية منذ بدء العمليات التركية على حساب التمدد إلى مناطق أخرى».

بدوره، قال عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم في إقليم كردستان العراق، سيروان شقلاوي، لـ«العربي الجديد»، إن وزارة صحة الإقليم «لم تسجل خسائر بشرية في صفوف المدنيين جراء العمليات التركية منذ بدايتها، حيث تتركز معظمها في مناطق غير مأهولة». واعتبر شقلاوي أن «أنشطة الحزب صارت تمثل تهديداً أمنياً كبيراً لاستقرار الإقليم وكامل مناطق شمال العراق»، محمّلاً حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي مسؤولية عدم تدخلها في الأزمة الأمنية بالمناطق الحدودية مع تركيا. واتهم شقلاوي حزب العمال الكردستاني «باختطاف عدد من المواطنين في الفترة الماضية بمزاعم التجسس أو العمالة»، مشيراً إلى أن «الحزب قام لاحقاً بإطلاق سراح عدد منهم، لكن بعد تعريضهم للتعذيب الشديد».

في السياق، قال الخبير في الشأن الكردي في محافظة كركوك، شمالي العراق، أرشد كركوكلي، لـ«العربي الجديد»، إن خسائر مسلحي حزب العمال خلال العملية التركية المتواصلة «ثقيلة»، مضيفاً أن «الحزب لا يعلن خسائره، وهذه سياسته منذ سنوات طويلة، خوفاً من تأثر معنويات عناصره، لكن المعلومات المتحصلة من مناطق سيطرته، تفيد بأنه فقد مفارز ووحدات مهمة من عناصره خلال الضربات التركية المتوالية». ووصف كركوكلي عدم نجاح الحزب في كسب تعاطف الشارع الكردي معه عبر وسائل الإعلام الناطقة بالكردية، بأنه «دليل على نقمة الناس جراء جرائمه المتكررة في مناطق انتشاره». ورجح «فقدان الحزب العشرات من مسلحيه منذ بدء العملية، إضافة إلى خسارته مخازن أسلحة ومتفجرات مهمة جرى قصفها في الأيام الماضية». وأعلنت وزارة الدفاع التركية، في الثامن عشر من إبريل/نيسان الماضي، عن بدء عملية عسكرية واسعة لملاحقة جيوب مسلحي حزب العمال الكردستاني، أطلقت عليها «قفل المخلب»، وهي العملية الثالثة من نوعها في غضون عام واحد.

شرق غرب

«الموساد» حقق مع عنصر بالحرس الثوري

أفادت وسائل إعلام إسرائيلية، السبت، بأن جهاز المخابرات الإسرائيلي «الموساد» ألقى القبض على أحد عناصر الحرس الثوري الإيراني في الأراضي الإيرانية قبل نصف عام، لتورطه المزعوم في محاولة اغتيال دبلوماسي إسرائيلي في تركيا. وبحسب موقع تايمز أوف إسرائيل، فقد اعترف منصور رسولي (52 عاماً) لعملاء «الموساد» خلال استجوابه في منزله بأنه أرسل لاستهداف دبلوماسي إسرائيلي في إسطنبول، فضلاً عن جنرال أميركي في ألمانيا، وصحافي في فرنسا.

(العربي الجديد)

مخاوف من تأثير الأوليغارش الروس في إسرائيل

حذر تحقيق صحافي نشرته قناة «12» الإسرائيلية، مساء السبت، من خطورة تعاظم تأثير رجال الأعمال اليهود المقربين من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، على الواقع السياسي في إسرائيل. وأشار التحقيق إلى أن رجال الأعمال اليهود الروس المقربين من بوتين والذين يحملون الهوية وجواز السفر الإسرائيلي تمكنوا من مراكمة نفوذ كبير داخل الساحة السياسية والاجتماعية الإسرائيلية. ونقل التحقيق عن مسؤولين إسرائيليين قولهم إن التأثير الكبير الذي يحظى به «الأوليغارش» الروس يمثل خطراً على «مصالح الدولة»، خصوصاً أن هؤلاء متورطون في قضايا جنائية ومفروضة عليهم عقوبات دولية، لافتاً إلى أن العالم بات يرى في إسرائيل ملجأ لهم.

(العربي الجديد)

الجزائر: الإفراج عن الناشط كريم طابو

أفرجت السلطات الجزائرية، مساء أول من أمس السبت، عن الناشط السياسي كريم طابو (الصورة)، بعد يوم من اعتقاله مساء الجمعة الماضي، من بيته في العاصمة الجزائرية. وأفادت هيئة الدفاع عن معتقلي الرأي بأنه أُفرج عن طابو، لكن مصالح الأمن طلبت منه التوجه إلى مركز للشرطة في الرابع مايو/ أيار الحالي، للتحقيق معه.

(العربي الجديد)

تركيا: قتل 19 «إرهابيا» شمالي سورية

أعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس الأحد، عن قتل 19 عنصراً من وحدات حماية الشعب الكردية في شمال سورية. وأوضحت الوزارة في تغريدة عبر تويتر أنه «تم تحييد 16 إرهابياً كانوا يستعدون لمهاجمة منطقة عملية غصن الزيتون، و3 آخرين أطلقوا النيران تجاه منطقة عملية نبع السلام» بشمال سورية.

(الأناضول)

إيران: لا مستجدات بشأن مفاوضات فيينا

قال المتحدث باسم الحكومة الإيرانية، علي بهادري (الصورة)، لوكالة إرنا الرسمية، أمس الأحد، إنّ طهران «عازمة على ألا يكون هناك أي تراجع خلال مفاوضات فيينا لإحياء الاتفاق النووي، حتى ضمان كامل الحقوق الاقتصادية والنووية للشعب الإيراني». وأشار إلى أنه «لا تتوفر لدينا حتى الآن أي مستجدات بشأن المفاوضات».

(العربي الجديد)

خاص

تركيا ومصر... مؤشرات تطبيع يقترب

بعد أعوام من القطيعة بين مصر وتركيا، تكشف معطيات جديدة عن اتجاه البلدين لإنهاء الخلافات بينهما، في ظل التقارب الجديد بين انقرة ودول خليجية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تتحدث مصادر دبلوماسية مصرية خاصة، لـ«العربي الجديد»، عن أن ملفات الخلافات بين مصر وتركيا في طريقها للإغلاق، بعد أعوام من القطيعة الدبلوماسية بين البلدين. ورجحت المصادر عقد لقاء على مستوى وزيري خارجية البلدين سامح شكري ومولود جاووش أوغلو، في أنقرة، قبل منتصف شهر مايو/أيار الحالي، مؤكدة أن الخطوات التي اتخذتها تركيا أخيراً في ملف المعارضة المصرية التي تعيش على أراضيها لاقت استحسان النظام السياسي المصري، الذي طالما وضع هذه القضية على رأس قائمة شروطه لاستعادة العلاقات الطبيعية مع أنقرة.

وأشارت المصادر إلى أن زيارة شكري التي كانت مقررة خلال شهر رمضان، أرجئت نظراً لانتظار الجانب المصري ما يعتبرها بوادر حسن نيّة إضافية، لافتة إلى أن إغلاق مقر فضائية «مكملين» قد يكون هو البادرة التي كانت تنتظرها القاهرة. وأعلنت قناة «مكملين» المعارضة المصرية التي كانت تبث من تركيا، يوم الجمعة الماضي، نقل مقرها إلى خارج الأراضي التركية. وقالت في بيان إن ذلك جاء بسبب «أوضاع لا تخفى على أحد، وحرصاً على استمرارية رسالة القناة الإعلامية لنقل الحقيقة كاملة». وقدمت القناة «الشكر الجزيل لتركيا قيادة وشعباً على حسن الاستضافة طيلة السنوات الماضية».

بالتوازي، قالت مصادر صحافية مصرية في تركيا إن «بعض الشخصيات المحسوبة على المعارضة بدأت بمغادرة الأراضي التركية، خصوصاً ممن لم يسووا أوضاع إقامتهم القانونية هناك، سواء باكتساب الجنسية التركية أو حيازة إقامة دائمة هناك».

وعلمت «العربي الجديد» من مصادر خاصة أنه في مقابل ذلك، قام النظام المصري ببعض الخطوات، منها إغلاق موقعي «تركيا الآن» و«المدار» اللذين أسسهما المذيع المصري المقرب من النظام نشأت الديهي بتمويل إماراتي. وبث الموقعان في الفترة الماضية تقارير مضادة لأنقرة. وقالت المصادر إن «التقارب التركي الخليجي ساهم أيضاً في تمهيد الطريق لاستعادة العلاقات بين أنقرة والقاهرة، التي تريد ألا تضع نفسها تحت أي ضغط لتقارب أكبر بين حليفيها السعودي والإماراتي، وتركيا».

وأنهى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الجمعة، زيارة إلى السعودية، التقى خلالها الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز وولي العهد محمد بن سلمان. واعتبر أردوغان، الذي رافقه في زيارته إلى السعودية عدد كبير من الوزراء، بالإضافة إلى رئيس جهاز الاستخبارات هاكان فيدان، في سلسلة تغريدات مساء الخميس، أن زيارته إلى السعودية «ستفتح الأبواب أمام عهد جديد مع المملكة». وأكد أردوغان حرص تركيا على أمن واستقرار منطقة الخليج، فكتب: «نحن نؤكد في كل مناسبة أننا نولي أهمية لاستقرار وأمن أشقائنا في منطقة الخليج مثل ما نولي أهمية لاستقرارنا وأمننا. نؤكد أننا ضد جميع أنواع الإرهاب، ونولي أهمية كبيرة للتعاون مع دول منطقتنا ضد الإرهاب».

وبالعودة إلى المصادر التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإنه «إذا نفذت أنقرة المطالب المصرية الخاصة بتسليم بعض العناصر المعارضة، وطرد البعض الآخر من أراضيها، فإن ذلك سيكون بمثابة خطوة حاسمة في طريق تطبيع العلاقات بين البلدين». ولفتت إلى أن «باقي الملفات السياسية والاقتصادية ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، حُسم معظمها في الفترة الأخيرة التي شهدت لقاءات بين مسؤولين من البلدين، وعلى رأسها ملف الطاقة وغاز البحر المتوسط وملف الأزمة الليبية، وهما الملفان الأهم في القضايا ذات الاهتمام المشترك».

ترجيح عقد لقاء بين شكري وجاووش أوغلو في أنقرة خلال أيام

وقالت المصادر إن «تعديل بوصلة» سياسة أردوغان تجاه الدول الخليجية، و«مدى التقارب الذي وصلت إليه العلاقات بين أنقرة من جهة والرياض وأبوظبي من جهة أخرى، ساهما بشكل كبير في تسريع وتيرة التقارب التركي مع مصر، الذي لم يشهد حتى الآن خطوات علنية كبيرة على غرار المسارين الإماراتي والسعودي، نظراً لحجم التداخل والتشابك التركي مع القضايا التي تخص النظام المصري».

في السياق، قالت مصادر دبلوماسية مصرية إنه «رغم إقرار تركيا بأن مصر التزمت بالقانون الدولي وباتفاقية الأمم المتحدة لأعالي البحار عام 1982، وأن اتفاقية ترسيم الحدود البحرية المصرية اليونانية، في يونيو/حزيران 2021، احترمت الحدود البحرية لتركيا والجرف القاري التركي، إلا أن الخطاب الإعلامي والسياسي التركي حول شرق المتوسط لم يشهد أي جديد، باستثناء توقف سفن البحث التركية عن التحرش بالسفن اليونانية والقبرصية، وهو أمر يرجعه البعض لانشغال سفن البحث والتنقيب التركية في العمل في البحر الأسود، الذي ترى احتمالية وجود غاز أكبر بالنسبة لتركيا من البحر المتوسط».

التقارب التركي الخليجي ساهم بتمهيد الطريق لاستعادة علاقات انقرة والقاهرة (رويترز)

متابعة

اتحاد الشغل يصر على الحوار في تونس

وجّه اتحاد الشغل في تونس، أمس الأحد، انتقاداً لأداء الرئيس قيس سعيّد، مؤكداً رفضه التفرد بالحكم، وداعياً مجدداً للذهاب نحو الحوار الجامع

تونس ـ **العربي الجديد**

أكد الأمين العام للاتحاد العام التونسي الشغل نور الدين الطبوبي، أمس الأحد، على رفض اتحاد الشغل تجميع السلطات والتفرد بالحكم، لافتاً إلى أن الاستشارة الإلكترونية التي أجراها الرئيس التونسي قيس سعيّد حول المسائل السياسية والاجتماعية في البلاد، ورؤية المواطنين لنظامهم السياسي المفضل، لن تكون بديلاً عن الحوار. وجاء كلام الطبوبي أمس، بمناسبة إحياء عيد العمّال، بعد أيام على تصريح له انتقد فيه «جبهة الخلاص الوطني» قيد التأسيس، والتي تضمّ أحزاباً عدة، لتشكيل جبهة معارضة موحدة ضد إجراءات وقرارات قيس سعيّد. وقال الطبوبي أمس، إنه «يقدر رفض اتحاد الشغل العودة إلى العشرية البائدة (السنوات العشر الماضية منذ اندلاع الثورة)، وتصديه المبدئي والفعلي لمن يريد العودة إلى الحكم عبر السفارات، فإنه يرفض الدعوات إلى تفتيت الدولة وخلق كيانات موازية ستدفع البلاد إلى المجهول»، على حدّ قوله. وشدّد الطبوبي في الوقت ذاته على رفض الاتحاد «تجميع السلطات والتفرد بالحكم والتغيير الأحادي للقوانين والتشريعات».

وذكّر الطبوبي بأن الاتحاد «كان عامل إثر قرارات 25 يوليو/تموز الماضي (تاريخ إطلاق قيس سعيّد إجراءاته الاستثنائية والتي يصفها خصومه بالانقلاب)، مناقشة الإصلاحات المستعجلة، لكن موقف رئيس الجمهورية اتسم حينها بالتردد وعدم الوضوح، مخيراً تنظيم استشارة إلكترونية وطنية». واعتبر الطبوبي أن نتائج الاستشارة «لن تكون بديلاً عن الحوار الوطني الفعلي». وأكد الطبوبي أن «الحوار الوطني هو قارب النجاة الأخير»، وأن هذا الحوار ينبغي أن يكون «حواراً صادقاً عميقاً من دون قرارات مسبقة، ولا غلبة فيه سوى لتونس وشعبها ومستقبل أجيالها، ويكون فرصة حقيقية أو أخيرة لتجميع ما يمكن تجميعه من قوى وطنية حية».

الطبوبي: الاستشارة الإلكترونية ليست بديلا عن الحوار (ياسين قايدي/الأناضول)

ودعا الطبوبي الرئيس التونسي، إلى «الشروع الفوري في إطلاق الحوار الوطني وتجسيد ما عبّر عنه بتحمل مسؤولية الإشراف عليه، وذلك بعد التوافق على أهدافه وإطاره وأطرافه ومحاوره وأشكال إنجازه وأجندته». وشدّد على ضرورة «مشاركة كل الأحزاب الوطنية الملتزمة بمدنية الدولة وسيادتها وبمشاركة فاعلة للقوى الاجتماعية والمدنية»، محذّراً من أن «الرهان اليوم كبير وخطير وأنه من غير المسموح لأي كان تفويت الفرصة التي أتاحتها هبة التونسيات والتونسيين يوم 25 يوليو والعودة إلى الأوضاع المتردية التي كانت سائدة قبل هذا التاريخ». وشدّد الطبوبي على أنه «من غير المسموح، أيضاً استمرار حالة الضبابية والتفرد السائدة حالياً، والتي لن تؤدي إلا إلى التعتيم على المشاكل الحقيقية للشعب بخطاب شعبوي مهيمن في كل الأوساط السياسية، خطاب لن يزيد الوضع إلا سوءاً وانسداداً للآفاق وتسارعاً لحالة الانهيار واندفاعاً نحو المجهول المخيف».

وتعليقاً على شروع حكومة نجلاء بودن في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، قال الطبوبي إن «مذكرة التفاهمات التي قدمتها الحكومة لصندوق النقد تمت دون تشاور»، لافتاً إلى أن هذه التفاهمات «تؤكد مرة أخرى أن هذه الحكومة كغيرها من الحكومات المتعاقبة تسعى لتحميل الشغالين (العمال) والطبقة الوسطى والفئات المفقرة فشل خيارات الحكومات».

في غضون ذلك، أعلن القيادي السابق في حركة «النهضة» التونسية وزير الصحة الأسبق عبد اللطيف المكي، أمس، أن مجموعته المنشقة عن «النهضة» تعتزم تأسيس حزب سياسي جديد خلال الأيام المقبلة. وقال المكي في بيان نشره عبر صفحته في «فيسبوك»: «سنعقد خلال الأيام القليلة المقبلة، جلسة تأسيسية لهذا الحزب (لم يتم تسميته بعد)، يتم إثرها إيداع الملف القانوني لدى الجهات المعنية بهدف الحصول على التأشيرة».

الحدث

تدفع التطورات في الحرب الأوكرانية إلى مزيد من تفاقم الصراع، خصوصاً في إصرار روسيا على استكمال اجتياحها، مع تركيز عملياتها في الشرق الأوكراني راهناً. غير أنّ اللافت، أمس الأحد، كان الكشف عن تعرّض المناطق الحدودية الروسية لأكثر من عملية استهداف، في تطور بارز يهدد بتمدد الصراع. بالتوازي مع ذلك، كانت واشنطن تؤكد الدعم المتواصل لكييف، واستمرار تبادل المعلومات الاستخبارية معها، وذلك خلال زيارة وفد تراسته رئيسة مجلس النواب، نانسي بيلوسي، إلى العاصمة الأوكرانية

حرب أوكرانيا

ضربات عسكرية داخل روسيا

على وقع تأكيد الدعم الأميركي لأوكرانيا في مقاومتها للغزو الروسي، مقابل إعلان موسكو قصف أسلحة قدمتها واشنطن ودول أوروبية لكييف، كانت الأنظار تتجه، أمس الأحد، إلى داخل الأراضي الروسية التي تعرضت مناطق حدودية فيها لأكثر من استهداف عسكري، أمس، في تطور قد يزيد الضغط على الكرملين الذي فشل بعد أكثر من شهرين على بدء حربه في أوكرانيا في تحقيق أهدافه. ترافق ذلك مع تطور إيجابي في ماريوبول، وتحديداً في مصنع أزوفستال، حيث بدأ إخراج عشرات المدنيين المحاصرين داخل المصنع بعد سيطرة القوات الروسية على المدينة. وبرز، أمس، إعلان السلطات الروسية انهيار جزء من جسر للسكة الحديد في مقاطعة كورسك غرب روسيا عند الحدود مع أوكرانيا، بسبب ما قالت إنها عملية تخريبية. وقال حاكم المقاطعة، رومان ستاروفويت، إن جزءاً من الجسر الرابط بين مدينتي سودجا وسوسنوفي بور، قد انهار. وقال على «تيليغرام»: «للأسف، تأكدت المعلومات بأن الحادث كان عملية تخريبية، ولذلك تم رفع دعوى قضائية، وستعمل هيئات التحقيق والجهات الأمنية على كشف ملابسات ما حصل».

بالتوازي، قال حاكم منطقة بيلغورود الروسية، فياتشيسلاف غلادكوف، إن النيران شبّت في منشأة تابعة لوزارة الدفاع الروسية في هذه المنطقة الجنوبية المتاخمة لأوكرانيا، من دون تحديد الأسباب. وأضاف على «تيليغرام» أنه لا توجد معلومات فورية عن وقوع أضرار أو إصابات. وأظهرت صور نُشرت على مواقع التواصل الاجتماعي سحابة كبيرة من الدخان تتصاعد فوق المنطقة. وسقطت في الأسابيع الأخيرة عدة مرات قذائف أطلقت من أراضي أوكرانيا، في مقاطعات بيلغورود وكورسك وبريانسك الحدودية. وفي الداخل الأوكراني، اتهم مسؤول عسكري روسي القوات الأوكرانية بقصف مقر قيادة للجيش الثاني الروسي في مدينة إيزيوم. بالتوازي، أعلنت وزارة الدفاع الروسية والقوات الأوكرانية قصف مدرسة ودار حضانة ومقبرة في قرى بمنطقة خيرسون الأوكرانية التي تسيطر عليها القوات الروسية. وأضافت الوزارة أن مدنيين لقوا حتفهم وأصيبوا، دون أن تذكر مزيداً من التفاصيل. من جهته، قال الجيش الأوكراني في إفادة أمس إن القوات الروسية تقاتل لتتجاوز حدود خيرسون الإدارية، ولتمهيد الطريق لشن هجمات على مدينتي ميكولايف وكريفي ريه. جاءت هذه التطورات بعد ساعات من إعلان وزارة الدفاع الروسية، أمس، أنها قصفت أسلحة قدمتها الولايات المتحدة ودول أوروبية إلى أوكرانيا، ودمرت مدرجاً في مطار عسكري قرب مدينة أوديسا الأوكرانية. وذكرت الوزارة أنها استخدمت صواريخ أونيكس عالية الدقة لضرب المطار. وقال حاكم منطقة أوديسا ماكسيم مارتشينكو إن روسيا استخدمت صاروخ عملية تخريبية. وقال حاكم المقاطعة، رومان ستاروفويت، إن جزءاً من الجسر الرابط بين مدينتي سودجا وسوسنوفي بور، قد انهار. وقال على «تيليغرام»: «للأسف، تأكدت المعلومات بأن الحادث كان عملية تخريبية، ولذلك تم رفع دعوى قضائية، وستعمل هيئات التحقيق والجهات الأمنية على كشف ملابسات ما حصل».

بالتوازي، قال حاكم منطقة بيلغورود الروسية، فياتشيسلاف غلادكوف، إن النيران شبّت في منشأة تابعة لوزارة الدفاع الروسية في هذه المنطقة الجنوبية المتاخمة لأوكرانيا، من دون تحديد الأسباب. وأضاف على «تيليغرام» أنه لا توجد معلومات فورية عن وقوع أضرار أو إصابات. وأظهرت صور نُشرت على مواقع التواصل الاجتماعي الأصول المصادرة من الأثرياء الروس وتحويل العائدات إلى أوكرانيا. واعتبر باستيون أطلق من شبه جزيرة القرم. وذكرت وزارة الدفاع الروسية أيضاً أن أنظمة دفاعها الجوي أسقطت مقاتلتين أوكرانيتين من طراز سوخوي-24م فوق منطقة خاركيف ليل السبت-الأحد. بالتوازي، المحت السلطات الروسية إلى إمكانية مصادرة أصول بعض الدول التي تعتبرها معادية لها في روسيا، رداً على اقتراح الإدارة الأميركية بتصفية ليتوانيا ولاتفيا وبولندا وحتى الولايات المتحدة» بعدم احترام القانون الدولي و«اللجوء ببساطة إلى السرقة». جاء هذا الموقف الروسي فيما كانت رئيسة مجلس النواب الأميركي، نانسي بيلوسي، تعرب عن تضامن الولايات المتحدة الذي «لا لبس فيه» مع أوكرانيا، خلال زيارة غير معلنة لكييف السبت، التقت خلالها الرئيس فولوديمير زيلينسكي. وكان من بين الوفد المرافق لبيلوسي، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأميركي غريغوري ميكس، ورئيس لجنة الاستخبارات في المجلس آدم شيف، وغيرهم. وقالت بيلوسي لاحقاً «نزورهم لنقول لكم شكراً لكم على كفاحكم من أجل الحرية. نحن على جبهة الحرية، ومعركتكم هي معركة من أجل الجميع. التزامنا هو أن نكون هناك من أجلكم حتى تنتهي المعركة». كما قالت بيلوسي، في مؤتمر صحافي في بولندا أمس الأحد، إنّها وآخرين في الوفد يشيدون بشجاعة الشعب الأوكراني. وقال الوفد في بيان إنّه زار «كييف لتوجيه رسالة مدوية لا لبس فيها إلى العالم بأسره، ومفادها أن الولايات المتحدة تقف بجانب أوكرانيا». وشدد البرلمانيون الأميركيون على أن «دعماً أميركياً إضافياً في طريقه» إلى أوكرانيا. من جهته، قال النائب آدم شيف إنّ المشرعين الأميركيين عقدوا اجتماعاً لمدة ثلاث ساعات مع زيلينسكي وإدارته، وتحدثوا عن العقوبات والأسلحة والمساعدات. كما وعد شيف بأن يستمر تبادل المعلومات الاستخباراتية بين أوكرانيا والولايات المتحدة. وقال شيف «هذا نضال من أجل الحرية ضد الاستبداد. وفي هذا الصراع، تقف أوكرانيا في الخطوط الأمامية».

أما زيلينسكي فكتب في تغريدة صباح أمس الأحد: «شكراً للولايات المتحدة للمساهمة في حماية سيادة دولتنا ووحدة أراضيها». وأرفقها بتسجيل فيديو يظهر فيه محاطاً بحراس مسلحين لدى استقباله بيلوسي ووفداً من الكونغرس أمام مقر الرئاسة في كييف، ثم خلال اجتماع مع المسؤولين الأميركيين. ورحّب زيلينسكي بـ«الإشارات المهمة جداً» التي ترسلها الولايات المتحدة ورئيسها جو بايدن وبرنامجه «ليند-ليز» لمساعدة أوكرانيا، على غرار البرنامج الذي صممته الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، بهدف تزويد الدول الصديقة عتاداً حربياً من دون التدخّل بشكل مباشر في النزاع. وفي التطورات السياسية، أعلن مكتب المتحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم قالين، أنّ الأخير التقى السبت الرئيس الأوكراني في كييف. في هذا الوقت، طلب وزير الخارجية الأوكراني دميترو كوليبا من الصين تقديم ضمانات أمنية لكييف، وذلك في مقابلة مطولة نشرتها حديثاً وسائل الإعلام الحكومية في بكين. ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) عن كوليبا قوله إن «أوكرانيا تدرس حالياً إمكانية الحصول على ضمانات أمنية من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وبينها الصين وقوى كبرى أخرى». في سياق آخر، أعلن زيلينسكي، عصر أمس، أنّ أول مجموعة تضم 100 مدني أوكراني كانت قد أُجليت من مصنع أزوفستال للصلب بمدينة ماريوبول، ستصل إلى مدينة زابوريجيا التي تخضع للسيطرة الأوكرانية اليوم الإثنين. وأضاف على «تويتر» «ممتّن لفريقنا! إنهم يعملون الآن مع الأمم المتحدة) لإجلاء مدنيين آخرين من المصنع». وبدأ إخراج المدنيين من المصنع ليل السبت - الأحد. في غضون ذلك، رفض المستشار الألماني أولاف شولتز انتقادات بأن بلاده لا تلعب دوراً قيادياً في جهود الغرب لتزويد أوكرانيا بأسلحة ثقيلة لمساعدتها في صدّ الغزو الروسي. وقال لصحيفة بيلد أم زونتاغ إنّه يفضل توخي الحذر عند اتخاذ قرارات متسرعة. كما أكدت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك أنّ شرط ضمان سلام دائم في أوروبا وإنهاء العقوبات ضد روسيا، هو سحب جميع الجنود الروس من أوكرانيا. وقالت لصحيفة بيلد أم زونتاغ الألمانية: «وقف إطلاق النار يمكن أن يكون خطوة أولى فقط»، مضيفة: «هدف ألمانيا وأوروبا هو تحقيق السلام في أوكرانيا... الأمر يتعلق بالأمن والعيش في سلام». واعتبرت أنّ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حطم نظام السلام الذي عرفته أوروبا بلا رجعة.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

أكدت بيلوسي التزام بلادها دعم أوكرانيا حتى تنتهي المعركة (Getty)

انهيار جزء من جسر لسكة الحديد في مقاطعة كورسك الروسية

بيلوسي في كييف وتأكيد على استمرار الدعم الأميركي

مناورات للأطلسي

أعلنت القوات المسلحة البولندية أمس الأحد بدء تدريبات عسكرية يشارك فيها الآلاف من جنود حلف شمال الأطلسي. وقال إن 18 ألف جندي من أكثر من 20 دولة يشاركون في المناورات التي تجري في بولندا وثماني دول أخرى، وتستمر من 1 مايو/أيار إلى 27 منه. وناشد الجيش البولندي الجمهور عدم نشر معلومات أو صور لارتال المركبات العسكرية التي ستتحرك عبر البلاد في الأسابيع المقبلة. وحذّر من أن «النشاط غير المدروس» يمكن أن يضر بأمن التحالف.

شرق غرب

مباحثات أميركية ـ بريطانية حول تايوان

نقلت صحيفة فايننشال تايمز، أمس الأحد، عن مصادر مطلعة، أن الولايات المتحدة أجرت محادثات رفيعة مع بريطانيا بشأن تعزيز تعاونهما لتقليص فرص نشوب حرب مع الصين بشأن تايوان، وبحث خطط طوارئ للصراع المرة الأولى. وأضافت الصحيفة أن منسق البيت الأبيض لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، كورت كامبل، وكبيرة مسؤولي مجلس الأمن القومي لشؤون الصين، لورا روزنبرغر (الصورة)، عقدا اجتماعاً في تايوان مع ممثلين لبريطانيا في أوائل مارس/ آذار الماضي.

(رويترز)

قتل 20 «جهادياً» بمنطقة بحيرة تشاد

أكدت قوة المهام المشتركة لدول حوض بحيرة تشاد مقتل 20 مسلحاً متطرفاً خلال 3 أيام في المنطقة الممتدة إلى تشاد والنيجر والكاميرون ونيجيريا. وتنشط جماعة «بوكو حرام» وتنظيم «داعش» في منطقة بحيرة تشاد. وقال مسؤول في القوة إنه بفضل عناصر من نيجيريا والنيجر دوريات هجومية بالقرب من تومبون راغو في ولاية بورنو النيجيرية، مؤكداً «تحييد الإرهابيين رغم المقاومة الشديدة».

(فرانس برس)

سريلانكا: تظاهرة حاشدة لأنصار المعارضة

تظاهر الآلاف من أنصار أحزاب المعارضة السريلانكية، أمس الأحد، في العاصمة التجارية كولومبو، احتجاجاً على سوء إدارة حكومة الرئيس جوتابايا راجاباكسا للأزمة السياسية والاقتصادية في البلاد. وانهت أحزاب المعارضة أمس مسيرة استمرت أسبوعاً من مدينة كاندي في وسط البلاد حيث احتشد أنصارها في ساحة الاستقلال بكولومبو، رافعين شعار «جوتا عد إلى منزلك».

(رويترز)

الهند: مقتل 62 مسلحاً في كشمير

قال مسؤول كبير في الشرطة الهندية، أمس الأحد، إن قوات الأمن قتلت 62 مسلحاً، في منطقة جامو وكشمير المتنازع عليها مع باكستان خلال العام الحالي. وقال رئيس شرطة الإقليم فيجاي كومار إنّ بعض المسلحين القتلى لهم صلات بجماعة «عسكر طيبة» المسلحة، مضيفاً أنّ من بين الذين قتلوا 15 مسلحاً على صلة بجماعة «جيش محمد» التي تتخذ من باكستان مقراً لها.

(رويترز)

غينيا: المعارضة ترفض اقتراح المرحلة الانتقالية

قال المجلس العسكري الحاكم في غينيا، أول من أمس السبت، إنّ المرحلة الانتقالية التي تستهدف العودة إلى الحكم المدني في البلاد ستستغرق أكثر من 3 سنوات، وهو ما رفضته المعارضة. وقال الكولونيل مامادي دومبويا (الصورة)، رئيس المجلس العسكري الحاكم الممسك بالسلطة منذ سبتمبر/ أيلول الماضي، إنه يبحث فترة انتقالية من 39 شهراً، وهي المرة الأولى التي يطرح فيها إطاراً زمنياً للخطوة، وهو ما اعتبره تحالف المعارضة «الجبهة الوطنية للدفاع عن الدستور» غير مقبول.

(رويترز، فرانس برس)

إضاءة

سكان أوديسا صامدون رغم الهجمات

لا يزال سكان مدينة أوديسا الأوكرانية المطلة على البحر الأسود، صامدين في منازلهم، على الرغم من واقعية إقدام روسيا على تكثيف العمليات للسيطرة على أوديسا، ما أعلنه نائب قائد قوات الدائرة العسكرية الوسطى الروسية، رستم مينيكاييف، أن موسكو تسعى من خلال المرحلة الثانية من حربها، إلى بسط السيطرة الكاملة على دونباس وجنوبي أوكرانيا، وإقامة ممر بري إلى شبه جزيرة القرم التي ضمتها في عام 2014، والوصول إلى الحدود المولدافية. ووسط تزايد المخاوف من تعرّض أوديسا لمزيد من الهجمات الروسية، لا تعمل السلطات المحلية على تعزيز خطوط الدفاع والتموين فحسب، وإنما أيضاً على إنقاذ التراث الثقافي الفريد للمدينة من أعمال القتال أو النهب، في حال خروج الوضع عن السيطرة. وتوضح الموظفة في متحف أوديسا للفن الغربي والشرقي، يكاتيرينا ميخييتسيفا، أن المتحف أغلق أمام الزوار منذ بدء الغزو الروسي، مع استمرار بعض الأنشطة التثقيفية، بما في ذلك للأطفال. وتقول ميخييتسيفا، في حديث مع «العربي الجديد»: «منذ بدء الغزو العسكري الروسي متكامل الأركان، توقفنا عن استقبال الزوار، وتمّ تفكيك جميع القطع المتحفية، بهدف اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمينها».

وكانت السلطات الأوكرانية أعلنت، في 23 إبريل/نيسان الماضي، عن تعرّض أوديسا لبضع ضربات صاروخية أسفرت عن إلحاق أضرار بمبنى سكني ومواقع للبنية التحتية، ووقوع 7 قتلى مدنيين، من بينهم عائلة كاملة، من بين أفرادها طفلة رضيعة عمرها ثلاثة أشهر فقط. واعتبر وزير الخارجية الأوكراني، دميترو كوليبا، أن الهدف الوحيد من الضربات الصاروخية الروسية على أوديسا هو «الإرهاب»، داعياً إلى تصنيف روسيا «دولة راعية للإرهاب».

يترقب سكان أوديسا المزيد من القصف الروسي (العربي الجديد)

يستبعد عمدة أوديسا تنفيذ روسيا إنزالا في المدينة

أوديسا مدينة أوكرانية وأوروبية وعاصمة ثقافية للبلاد، وأوكرانيا دولة قائمة ذات سيادة». ومع ذلك، يقلّل عمدة أوديسا من واقعية شنّ روسيا عملية إنزال في أوديسا من جانب البحر، قائلاً: «منذ تعرّض أوديسا لأولى الضربات الصاروخية في فبراير/ شباط الماضي، تمكّنا من تعزيز دفاعنا الساحلي، وتمّ زرع الغام على الشواطئ وفي البحر، ما يزيد من صعوبة الإنزال. على الأرجح، لن يقدم الغزاة على الإنزال في أوديسا». لكن ما يعزّز واقعية إقدام روسيا على تكثيف العمليات للسيطرة على أوديسا، ما أعلنه قائد قوات الدائرة العسكرية الوسطى الروسية، رستم مينيكاييف، أن موسكو تسعى من خلال المرحلة الثانية من حربها، إلى بسط السيطرة الكاملة على دونباس وجنوبي أوكرانيا، وإقامة ممر بري إلى شبه جزيرة القرم التي ضمتها في عام 2014، والوصول إلى الحدود المولدافية. ووسط تزايد المخاوف من تعرّض أوديسا لمزيد من الهجمات الروسية، لا تعمل السلطات المحلية على تعزيز خطوط الدفاع والتموين فحسب، وإنما أيضاً على إنقاذ التراث الثقافي الفريد للمدينة من أعمال القتال أو النهب، في حال خروج الوضع عن السيطرة. وتوضح الموظفة في متحف أوديسا للفن الغربي والشرقي، يكاتيرينا ميخييتسيفا، أن المتحف أغلق أمام الزوار منذ بدء الغزو الروسي، مع استمرار بعض الأنشطة التثقيفية، بما في ذلك للأطفال. وتقول ميخييتسيفا، في حديث مع «العربي الجديد»: «منذ بدء الغزو العسكري الروسي متكامل الأركان، توقفنا عن استقبال الزوار، وتمّ تفكيك جميع القطع المتحفية، بهدف اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمينها».

وكانت السلطات الأوكرانية أعلنت، في 23 إبريل/نيسان الماضي، عن تعرّض أوديسا لبضع ضربات صاروخية أسفرت عن إلحاق أضرار بمبنى سكني ومواقع للبنية التحتية، ووقوع 7 قتلى مدنيين، من بينهم عائلة كاملة، من بين أفرادها طفلة رضيعة عمرها ثلاثة أشهر فقط. واعتبر وزير الخارجية الأوكراني، دميترو كوليبا، أن الهدف الوحيد من الضربات الصاروخية الروسية على أوديسا هو «الإرهاب»، داعياً إلى تصنيف روسيا «دولة راعية للإرهاب».

تقرير

الصومال: أعراف تقوّض تمثيل المرأة

تحدّ تحديات عدة، على رأسها الأعراف القبلية والتحديات الأمنية وكذلك غياب التشريعات، من وصول المرأة إلى البرلمان الصومالية

مقديشو ـ **الشافعي ابتدون**

تراجعت نسبة تمثيل المرأة في مجلسي البرلمان الصومالي (الشيوخ والشعب) إلى ما دون الـ20 في المائة، إذ فقدت نائبات كثر مقاعدهن، خصوصاً في مجلس الشعب المكوّن من 275 عضواً، بسبب أعراف تقليدية وأخرى سياسية وأمنية حدّت من مشاركة المرأة في الاستحقاق الانتخابي النيابي.

وحققت المرأة نسبة تمثيل جيدة في مجلس الشيوخ الجديد، بحصولها على 14 مقعداً من أصل 54 مقعداً، بينما في مجلس الشعب فقدت الكثيرات مقاعدهن، إذ كان من المتوقع أن تكون حصة الصوماليات 82 مقعداً من أصل 275 في هذا المجلس، لكن لم تتجاوز حصتهن 44 مقعداً، مع وجود مقاعد نيابية معلّقة في إقليم جدو (جنوب الصومال) في ولاية جوبالاند، وأخرى لا تزال الانتخابات جارية بشأنها في ولاية هرشبيلي الفيدرالية. وبالتالي، حازت النساء 58 مقعداً من إجمالي مقاعد المجلسين الـ329، بنسبة تتجاوز 17 في المائة، لتقفل المرأة الصومالية بالوصول إلى نسبة 30 في المائة المرجوة في مقاعد المجلسين، وتتراجع عما كانت عليه في البرلمان السابق بواقع 78 مقعداً. وشهد الصومال منذ عام 2020 حملات نسوية وأخرى من المجتمع الدولي وجهود مستمرة من الحكومة الفيدرالية، من أجل رفع حصة المرأة في البرلمان إلى نحو 30 في المائة. وأقرّ البرلمان قانوناً لحماية كوتا المرأة في المجلس التشريعي في يونيو/حزيران 2020. إلا أن تلك الجهود لم تحقق أهدافها، بل مُنيت الصوماليات بخيبة أمل جديدة، بعدما فقدن مقاعد كانت بحوزتهن، ما يعكس تفاوت الفرص بين الجنسين في الحياة السياسية في عموم البلاد. ولم تحرز المرأة في الانتخابات النيابية التي جرت في أرض الصومال (صوماليلاند) مُنتصف العام الماضي، أي مقعد في البرلمان. في السياق، تقول منى أحلا، رئيسة مكتب السياسة والجندر في بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (أتمس) والمرشحة السابقة لعضوية البرلمان المحلي، إن هناك أسباباً عدة وراء تراجع حصة المرأة في مقاعد البرلمان، منها التأجيل المتكرر للانتخابات النيابية، ما أدى إلى عدم الاهتمام بالحفاظ على حصة المرأة. وتضيف أحلا، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «رجال القبائل لا يرغبون بجلوس المرأة على مقاعد العشيرة في البرلمان، هذا بالإضافة إلى غياب التمويل الكافي للمرشحات، فضلاً عن عدم وجود حماية أمنية كافية للراغبات في الدخول إلى البرلمان». وتلفت أحلا إلى أن «رجال القبائل هم العقبة الأولى بوجه تحقيق طموحات المرشحات، إذ يعتقدون أن السياسة حمل ثقيل لا تستطيع المرأة حمله».

وعلى الرغم من الحملة الانتخابية التي قادتها أحلا في العاصمة مقديشو وفي مسقط رأسها في مدينة بلدوين وسط الصومال، أواخر العام الماضي، إلا أنها لم تستطع في النهاية مواصلة جهودها للظفر بمقعد عشيرتها في البرلمان. ويشان الأسباب التي حالت دون مضيها بالمشاركة في السباق النيابي، تقول أحلا إن مقعد عشيرتها كانت تمثله نائبة أخرى في البرلمان سابقاً، لكن في السباق الانتخابي الأخير كانت هناك عقبات كثيرة، خصوصاً التهديدات الأمنية. وتضيف: «تلقيت رسائل تهديد من جهات مختلفة، وحدث في مقر انتخاب مقعدي في مدينة بلدوين تفجير انتحاري أودى بحياة نحو 12 شخصاً من أبناء أعمامي، إلى جانب النائبة أمنة محمد عبدي التي توفيت في هذا التفجير، والتي تنحدر من نفس عشيرتي».

وترى أحلا أن نسبة تمثيل المرأة حالياً «غياب التشريعات والقوانين التي تحمي حصة المرأة والتي يمكن أن تشكل مخرجاً وحلاً لضمان تمثيل أكبر للمرأة مستقبلاً في البرلمان بغرفتيه». وتلفت طاهر إلى أن «غياب هامش حرية سياسية كبير للمرأة في الحياة السياسية في البلاد، إلى جانب الأعراف الاجتماعية السائدة والتي تناهض انخراط المرأة في السياسة».

إلى ذلك، شهدت عملية انتخاب رئاسة مجلسي البرلمان حضوراً نسائياً، إذ ترشحت النائبة في مجلس الشيوخ سريدو جيتي، لمنصب النائب الثاني لرئيس المجلس، لكنها خسرت في الجولة الأولى من التصويت. كما ترشحت النائبة في مجلس الشعب سعدية ياسين سمتر، لمنصب النائب الأول لرئيس مجلس الشعب، وحققت نسبة أصوات كبيرة في الجولة الأولى من التصويت، مكّنتها من الفوز في الجولة الثانية بهذا المنصب، بعد أن حصلت على 134 صوتاً.

وهذه المرة الأولى التي تفوز فيها صومالية بمنصب النائب الأول لرئيس مجلس الشعب في التاريخ السياسي الحديث للصومال، وهو ما يعني، وفق مراقبين، أن هامش الحرية السياسية لدى الإناث يتسع عاماً بعد الآخر، على الرغم من القيود الاجتماعية والتحديات الأمنية، التي تكبل طموح المرأة الصومالية لناحية الانخراط في الحياة السياسية ولعب دور أكبر، بدل تقييد أدوارها في مهام منزلية لا تعبر عن رغبة سياسيات كثر في مزاحمة الرجال بالسياسة والاقتصاد.

المناصب السيادية، ولا تخطى بدور أكبر للمشاركة في توجيه بوصلة البلاد وتقرير مصيرها سياسياً وأمنياً، نتيجة للعقبات التي تحيط بها، خصوصاً النائبات الجدد اللواتي لا يعرفن عن قرب واقع البلاد وتحدياته، لأن معظمهن آتين حديثاً من الخارج، وتم تنصيبهن والزج بهن لأسباب سياسية من قبل جهات نافذة في الانتخابات النيابية». من جهتها، تقول النائبة في مجلس الشيوخ زمزم طاهر، التي تمكنت من الاحتفاظ بمقعدها في المجلس، إن تراجع نسبة تمثيل المرأة في البرلمان «يعود إلى عدم وجود بند في الدستور المؤقت يقر حصة المرأة في مجلسي البرلمان». وتشير طاهر في حديث مع «العربي الجديد»، إلى «غياب التشريعات والقوانين التي تحمي حصة المرأة والتي يمكن أن تشكل مخرجاً وحلاً لضمان تمثيل أكبر للمرأة مستقبلاً في البرلمان بغرفتيه». وتلفت طاهر إلى أن «غياب هامش حرية سياسية كبير للمرأة في الحياة السياسية في البلاد، إلى جانب الأعراف الاجتماعية السائدة والتي تناهض

حازت النساء 58 مقعداً من مقاعد مجلسي البرلمان الـ329

فقدت نائبات كثيرات مقاعدهن في البرلمان الجديد (فرانس برس)

لا يعادل منصبا السيّاط ورئيس السوط في الحياة السياسية البريطانية منصباً واحداً بعينه في بلد آخر، وهما يختزلان جزءاً كبيراً من الرقابة الصارمة على أداء النواب قياساً بالتزامهم خط حزبهم، مع عقاب قد يكون أقرب إلى «الجلد»

«سيّاط» لضبط مسار النواب

الانضباط الحزبي في بريطانيا

لندن ـ **ديمة ونوس**

يصعب العثور على مرادف دقيق لمنصبي «السيّاط» (Whips) ورئيس «السوط» في اللغة العربية. وليس المرادف بهذا المعنى لغوياً فحسب، بل أيضاً تقنياً. فهذا المنصب والأدوار المهورة به في الحياة السياسية البريطانية، لا يعادله في الثقافة العربية أو حتى الغربية منصب بعينه، بل يجمع مناصب عدّة في الوقت ذاته. وتلك المناصب لا تندرج في سلّم الوظائف الرسمية والمتعارف عليها فقط (أمين السر، مدير الشؤون الإدارية)، بل أيضاً المناصب والأدوار السرّية والمجازية أو حتى التعسفية (مدير الاستخبارات السرّية، كاتب تقارير أمنية، واش، رقيب).

ومع اقتراب الانتخابات المحلية في بريطانيا، المقررة في 5 مايو/أيار الحالي، بدأت الأخبار تخرج إلى العلن عن دور «السيّاط» ورئيس «السوط» في التأثير على النواب لحماية رئيس الوزراء الحالي بوريس جونسون. ويُتهم «سيّاط» حزب المحافظين حالياً، بمحاولتهم ترهيب وابتزاز أعضاء البرلمان المتمردين لحماية جونسون. وسبق للنائب المحافظ ويليام وراج أن أكد تعرّض النواب إلى التهديد بقطع التمويل عن دوائرهم الانتخابية إذا ما اشتبه في تآمرهم على رئيس الوزراء. «داونينغ ستريت» (مقر رئاسة الوزراء) نفى تلك المزاعم، وأعرب عن نيته «النظر في الأمر بعناية شديدة» لو ثبتت صحة تلك الادعاءات. وبالنظر إلى السرّية التي يعمل بها «السيّاط» برفقة رئيسهم، وبالنظر إلى أن عمليات «الجلد» مجازية ولا تترك آثاراً على أجساد النواب، يصبح إثبات مثل تلك الادعاءات أمراً شبه مستحيل. فمن هم هؤلاء العاملون في الخفاء، أصحاب «السّوط» الذين يتقنون فنّ «الجلد»؟

السيّاط هم نواب أو أعضاء في مجلس اللوردات، مهمتهم الأساسية المساعدة في تنظيم مشاركة الحزب في الأعمال البرلمانية. هم أيضاً بئر أسرار البرلمان والأوصياء على السمعة العامة لكل حزب وبالتالي السمعة الخاصة لكل نائب. لا يُنتخب السيّاط، بل يعيّنون من قبل رؤساء الأحزاب، ثم يقومون بتعيين نواب عنهم. يعود استخدام البرلمان البريطاني لهذا المصطلح إلى القرن الثامن عشر، ويشار به إلى مجموعة صغيرة من النواب، تتمثل مسؤولياتهم في إبقاء زملائهم على «السراط المستقيم»، لا يحيدون عن «القطيع».

تتمثل إحدى مسؤوليات السيّاط في التأكد من أن أقصى عدد ممكن من أعضاء الحزب يصوّت، لا بل ويصوّت بالطريقة التي يريدها الحزب. هم أيضاً قناة الوصل بين القيادة والنواب، وجزء من وظيفتهم يحتّم عليهم أن يتسلّلوا إلى رؤوس النواب ليكتشفوا نواياهم مسبقاً وما يُخفون في نفوسهم وما يُبطنون وما إذا كان بعضهم سيصوّت بطريقة «خاطئة» بما يشكّل تحدّياً لأجندة قائد الحزب. كما أن رئيس السوط ونوابه السيّاط يقومون بدور الوصل بين الأحزاب، وليس فقط بين نواب الحزب وزعيمه، أو بين النواب وباقي الوزراء.

يعمل السيّاط جنباً إلى جنب مع رئيس مجلس العموم، في ترتيب أعمال البرلمان. ويشار إليهم عند أدائهم هذا الدور بـ«القنوات المعتادة»، أي الطرق أو الأساليب التي يقرر عبرها سيّاط الأحزاب المختلفة كيفية ترتيب البيت الداخلي في ما بينهم. و«القنوات المعتادة» هي شبكة ضخمة من العلاقات والاتصالات، تتم فيها مناقشة الأحداث الجارية وقضايا معينة، كنيّة الحكومة تمرير تشريع ما. ينتهي المطاف بذلك التشاور الحاصل بين السيّاط من جميع الأطراف بصفقات يتم إبرامها في محاولة لإرضاء الجميع. ومن المهام الأساسية لـ«القنوات المعتادة» تلك، الحفاظ على الروابط بين الحكومة والمعارضة.

> يعمل السيّاط مع رئيس مجلس العموم في ترتيب أعمال البرلمان

يرسل السيّاط إلى نوابهم نشرة أسبوعية تسمّى «السوط»، وفيها شرح تفصيلي للأعمال البرلمانية المقبلة، إضافة إلى التعميمات الحزبية، ويتم ترتيبها بحسب الأهمية. الإشارة إلى أهميتها تُختصر بعدد المرات التي تُسطّر فيها. «سوط» من سطر واحد يعني أن الحضور في التصويت مطلوب، ولكنه ليس إجبارياً، وهذا الخط الواحد لا يستدعي أي قلق. «سوط» من سطرين (وهو نادراً ما يُستخدم) يعني أن الحضور واجب، إلا أنه لم يصل بعد إلى مرحلة الثلاثة سطور وعادة ما يتم استخدامه في حالة إجراء التصويت الحر، أي أن النواب أحرار في كيفية تصويتهم لكن يرجى منهم الحضور.

أما «سوط» من ثلاثة سطور فهو «الرعب» بعينه. ولا يُعطى النائب في تلك الحالة خيار الحضور أو التغيّب. ويُعتبر عصيان «السوط» من ثلاثة أسطر «جريمة» لا تُحمد عقباها، تتفاوت عقوبتها بحسب نوع «السوط» الذي تمّ عصيانه والظروف السياسية أو تلك الشخصية. إلا أن ذلك العصيان قد يؤدي في حالات كثيرة إلى سحب السوط من النائب أو اللورد، ما يعني أن العضو مطرود فعلياً من حزبه لكنه يحتفظ بمقعده كنائب مستقلّ حتى يتم استعادة السوط، لو استطاع استعادته.

يُعدّ عصيان أو تحدّي «السوط» من ثلاثة أسطر، أمراً نادراً نسبياً. ومع ذلك، شهدت أروقة البرلمان البريطاني عصياناً لـ«السوط» من ثلاثة أسطر أمام قرارات مفصلية، كخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الذي هزّ «عرش» الانضباط الحزبي. ففي عام 2017، خالف 47 نائباً من حزب العمال «سوطاً» من ثلاثة أسطر يطالب نواب الحزب بدعم تفعيل المادة 50 من معاهدة لشبونة، التي تمثل السبيل الوحيد لأي دولة تنوي الخروج من الاتحاد الأوروبي (بند الانسحاب). وضمنت هذه المادة في معاهدة لشبونة التي وقعت عليها كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي اكتسبت صفة القانون في عام 2009. ولم تكن هناك قبل تلك المعاهدة أي آلية لخروج أي دولة من عضوية الاتحاد الأوروبي. كما صوّت 118 نائباً محافظاً ضد صفقة الحكومة بشأن «بريكست» في يناير/كانون الثاني 2019، وقد سُحب «السوط» منهم، وكان من بينهم حفيد ونستون تشرشل، السير نيكولاس سوامز، وكين كلارك، النائب عن حزب المحافظين لما يقارب الخمسين عاماً. بينما صوّت 97 نائباً محافظاً ضد إدخال تصاريح كوفيد-19 الإجبارية للنوادي الليلية والأماكن المكتظّة في ديسمبر/كانون الأول 2021. الانضباط الحزبي هو أحد المسؤوليات الأساسية المرمية على عاتق رئيس السوط. ونظراً لسرية هذا المنصب، يصعب تقدير الأساليب التي يتبعها كل رئيس «سوط» لضبط إيقاع النواب. إلا أن بعض التكهنات تؤكد أن السيّاط يملكون في جعبتهم كل التفاصيل الدقيقة عن حياة النائب، تلك التفاصيل التي من شأنها أن تعلقم حياته إن ضلّ طريقه.

يتهم سيّاط بمحاولة حماية جونسون (رويترز)

التصويت الحرّ

مصطلح التصويت الحرّ في البرلمان البريطاني، يعني أن النواب أحرار في التصويت كما يحلو لهم من دون أن «يُجلدوا». ويُعدّ التصويت الحرّ نادر الحدوث لأن أعضاء الحكومة ملزمون بدعم موقف الحكومة بموجب اتفاقية المسؤولية الجماعية لمجلس الوزراء. إلّا أنّه يُسمح لهم في مناسبات قليلة بالتعبير عن آرائهم المستقلة في مجلس العموم، لا سيما إن تعلق الأمر بمسائل إنسانية، إضافة إلى مسائل شائكة يساعد فيها هذا التصويت على تفادي أزمة.

الحدث

ثاني ظهور لزعيم «طالبان»

أشاد زعيم حركة «طالبان»، أمس الأحد، بالأمن والحرية في أفغانستان بعد سيطرة الحركة، متجاهلاً في ثاني ظهور علني له منذ 2016، الهجمات الدامية التي تضرب البلاد

قال زعيم حركة «طالبان»، الملا هبة الله أخوند زاده، أمس الأحد، إن الحركة تمكنت من تحقيق الأمن والحرّية في أفغانستان، منذ سيطرتها على الحكم في البلاد، في منتصف أغسطس/آب الماضي، مهنئاً من مسجد عيد كاه في مدينة قندهار، الأفغان بمناسبة عيد الفطر الذي حلّ أمس في بلادهم، وذلك في ثاني ظهور علني له فقط خلال 6 سنوات، أي منذ إعلان تعيينه زعيماً لـ«طالبان» في مايو/أيار 2016.

وأحاطت إجراءات أمنية مشددة بزعيم «طالبان»، أمس، في مسجد عيد كاه في قندهار الواقعة جنوبي البلاد، ومنع الصحافيون من الاقتراب منه، وحلّقت مروحيتان فوق المسجد طوال الحدث الذي استمر ساعتين. وألقى أخوند زاده خطابه المختصر من أحد الصفوف الأمامية للمصلين في المسجد من دون أن يستدير ليقابل الحشد، بحسب منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي. وقال أخوند زاده لآلاف المصلين: «تهانينا على النصر والحرّية والنجاح. تهانينا على هذا الأمن وعلى النظام الإسلامي». وجاء كلام أخوند زاده أمس أمام المصلين، بعد يومين فقط على انفجار قنبلة في مسجد في كابول، أدى إلى سقوط 10 قتلى على الأقل وعدد من الجرحى، في ظلّ ارتفاع عدد الهجمات والتفجيرات في البلاد خلال شهر رمضان، ومنها ما تبنّاه تنظيم «داعش». وأعلن التنظيم، أمس، أيضاً، مسؤوليته عن تفجير استهدف في اليوم ذاته حافلة تقلّ ركاباً، قتلت فيه امرأة في العاصمة الأفغانية. وقال في بيان إن «جنود الخلافة فجّروا عبوة ناسفة على حافلة للرافضة المشركين في الناحية 6 بمدينة كابول، ما أدى إلى إعطابها ومقتل وإصابة نحو 10 منهم».

وهذا ثاني ظهور علني معروف لأخوند زاده منذ توليه قيادة «طالبان» في 2016. ففي أكتوبر/تشرين الأول الماضي، زار زعيم «طالبان» مسجد دار العلوم الحكيمية في قندهار، بحسب تسجيل صوتي تداولته حسابات الحركة على وسائل التواصل الاجتماعي، ما كذّب شائعات حينها كانت متداولة حول وفاته. وقالت حكومة «طالبان» حول الزيارة آنذاك إن «أمير المؤمنين الشيخ هبة الله أخوند زاده ظهر في تجمع كبير في مدرسة دار العلوم الحكيمية الشهيرة، وتحدث لمدة عشر دقائق إلى الجنود والتلاميذ البواسل»، مرفقة إعلانها بالتسجيل الصوتي لتأكيد المعلومات. وفي التسجيل، يسمع صوت الملا أخوند زاده بشكل غير واضح وهو يتلو أدعية، ويدعو خصوصاً لـ«شهداء» طالبان، ومن أجل «نجاح مسؤولي الإمارة الإسلامية الذين يُمتحنون» في مسؤولياتهم الجديدة كقادة لأفغانستان. ويتضمن التسجيل أيضاً ثناء زعيم «طالبان» على كفاح شعبه، حيث يقول «جزى الله خيراً شعب أفغانستان الذي قاتل الكفار والقمع طيلة 20 عاماً»، وهي سنوات الغزو الأميركي لأفغانستان والذي كان بدأ في عام 2001.

وفي المجمل، فقد اقتصر الحضور العام لزعيم «طالبان» أخوند زاده، إلى حد كبير، على نشر رسائل خلال الأعياد الإسلامية، ويُعتقد أنه يقضي معظم وقته في قندهار. ولم يشر الملا أخوند زاده، يوم الجمعة الماضي، في رسالة نشرها قبل عيد الفطر، إلى الهجمات الدموية التي تضرب أفغانستان، بل أشاد ببناء «طالبان» لـ«جيش إسلامي ووطني قوي» و«منظمة استخبارية قوية». يذكر أن الملا أخوند زاده كان خلف في عام 2016 الملا أختر محمد منصور، الذي قتل بغارة أميركية بطائرة من دون طيّار، بالقرب من مدينة كويتا في إقليم بلوشستان، جنوب غربي باكستان، في 2015. في غضون ذلك، وعلى الرغم من تعهد شرطة «طالبان» بضمان الأمن خلال الاحتفالات بعيد الفطر، فقد فضّل العديد من الأفغان البقاء في منازلهم أمس، بعد الهجمات الدامية الأخيرة. ونقلت وكالة «فرانس برس»، عن أحد سكان كابول، أحمد شاه هاشمي، قوله إن «وضع شعبنا محزن جداً، خصوصاً بعد ما حدث في المساجد. استشهد الكثير من الشباب وكبار السن، وليس لشعب أفغانستان سوى الأسى». وكانت محافظة قندوز الواقعة شمالي البلاد، قد شهدت الهجوم الأكثر دموية خلال شهر الصوم، حيث قتل خلاله 36 شخصاً على الأقل، وجرح عشرات آخرون في انفجار قنبلة في مسجد للصوفيين، ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عنه حتى الآن.

(فرانس برس)

■ هذا غيضٌ من فيض ودليل أبدي واضح على مدى قذارة الحرب الطاحنة وعجلة الموت التي لم يوقفها أحد لليوم، حتى الحيوانات لا ترقص على جثة الفريسة، تقتلها بصمت وبأقل ألم وتعذيب، صورة أشنع من الهولوكوست والقاتل والسجان والمعلم أحرار طلقاء سعداء منذ سنوات... أيّ ذل وهوان!؟ #مجزرة_التضامن

■ إنّ ثورة الحرية والكرامة بريئة من كلّ التشويه الذي تسبب به البعض هنا وهناك مؤخراً بعد الشلل الذي أصابها والجمود السياسي والعسكري بعد المحن التي مرّت بها، والتدخل الدولي وانشغال الكثيرين في مشاريعهم الخاصة على حساب الثورة وأهدافها وقيمها النبيلة. #مجزرة_التضامن

■ أصبح الاشتباك الفردي دائماً مع العدو وهو مقدمة للاشتباك الشامل وما يتلوه من انتفاضة التحرير. ونعم أبناء الخالات سميح عاصي ويحيى مرعي من قراوه بني حسان غرب سلفيت منفذي عملية أرائيل.

■ الجيل الثالث بعد #النكبة هو الجيل الذي راهن على فشله كثيرون، لكنّ أبناء هذا الجيل صنعوا لنا وجهاً جديداً للمُقاوم الفلسطيني، وجه أقل ما يمكن تسميته «مُقاوم أنيق متألق ونهجه نهج المشتبك من مسافة صفر». الأبطال منفذو عملية سلفيت: يوسف عاصي ويحيى مرعي.

■ كيف يمكن تحويل ثقل النازحين إلى طاقة إيجابية في دولة قائمة على توازن طائفي مهدد بالخلل في أي لحظة. وهو مقاطع عربياً وغربياً وهجرته الاستثمارات لا سيما بعد تفجير مرفأ بيروت وحلول مرفأ حيفا بديلاً منه كبوابة في البحر المتوسط لدول الخليج العربي. والتعامل مع سورية يعرضنا لعقوبات؟

■ بدو يجيب لنا الكهرباء وبآخر 12 سنة مستلم وزارة الطاقة! منزّل 3 وزراء طاقة وهامور مولدات معه! والثاني بدو يعمر ويبني ومنزّل معه مصرفي حرامي ومتهمين بتفجير نص بيروت! وكلّ الفاسدين نازلين حتى يصلحّوا البلد!! وللأسف رغم استغباء الشعب هني راح يشكلوا أغلبية المجلس الجديد! #لبنان

■ طيب، منذ البدء كان الاتحاد التونسي للشغل يتفاوض مع بن علي، لماذا خرج في تظاهرات وأعلن عن إضرابات؟ أحس بتواطؤ الاتحاد التونسي للشغل مع قيس سعيّد ورضاه عن الانقلاب الذي قام به.